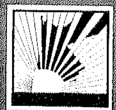


الأزمة الجزائرية ... الى أين ؟

حاتم رشيد







الأزمة الجزائرية... إلى أين؟!

سلسلة قضايا راهنة ١ / ٩٩

الأزمة الجزائرية .. إلى اين؟!

حاتم رشيد

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

رقم التصنيف : ٩٦٥
المؤلف ومن هو في حكمه: حاتم رشيد
عنوان المصنف : الأزمة الجزائرية .. إلى أين؟!
الموضوع الرئيسي: ١- التاريخ والجغرافيا
٢- الجزائر - تاريخ
رقم الايداع: (٦١٣/٤/١٩٩٨)
رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : ٤٢٠/٤/١٩٩٨
بيانات النشر: عمان/ مركز الاردن الجديد للدراسات
تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية .

تنضيد وإخراج : مي جاد

إصدار مركز الاردن الجديد للدراسات

مركز الأردن الجديد للدراسات

الأزمة الجزائرية .. إلى اين؟!

حاتم رشيد

دار سندباد للنشر
عمان - الأردن
١٩٩٩

مركز الأردن الجديد للدراسات

مؤسسة أردنية مستقلة تأسست عام ١٩٩٠ لغايات البحث العلمي
وإعداد الدراسات والاستشارات

ليس للمركز أي ارتباط حكومي أو حزبي. وتعبر الدراسات الصادرة عن المركز عن آراء مؤلفيها ومحرريها، ولا تعكس بالضرورة رأي المركز أو وجهة نظره

مركز الأردن الجديد للدراسات
شارع مكة، مقابل ضاحية الحسين، قرب بنك الإسكان، مبنى رقم ٣٩، الطابق الثالث

هاتف: ٥٥٣٣١١٣/٤، فاكس: ٥٥٣٣١١٨
ص . ب ٩٤٠٦٣١، عمان ١١١٩٤ الأردن

AL-URDUN AL-JADID RESEARCH CENTER

An Independent Jordanian Institution founded in 1990 for the purpose of scientific research, studies and consultations.

The Center has no governmental or political affiliation. Studies published by the Center express the views and opinions of their authors and contributors, and do no necessarily reflect the views and opinions of the Center.

PUBLISHERS:
AL-URDUN AL-JADID
RESEARCH CENTER.
SINDBAD PUBLISHING HOUSE.

Tel: (962 – 6) 5533113/4
Fax: (962 – 6) 5533118
P. O. Box: 940631. AMMAN, 11194 JORDAN.

هذه السلسلة

تصدر هذه السلسلة من التقارير عن مركز الأردن الجديد للدراسات تحت عنوان "قضايا راهنة" لتلبي الحاجة إلى تعميق المعرفة والوعي بقضايا إقليمية أو محلية بارزة تهم المجتمع الأردني والمجتمعات العربية.

وتهدف هذه السلسلة التي تصدر اعتباراً من آب ١٩٩٨ إلى توفير مرجع تحليلي رصين للقضايا التي يتقرر تناولها ليكون متاحاً أمام المهتمين من قادة الرأي والأكاديميين والباحثين والصحفيين وسائر المثقفين والطلبة الجامعيين.

ويطمح مركز الأردن الجديد إلى أن يصدر من هذه السلسلة في المرحلة الأولى ما معدله أربعة تقارير في السنة ليعود إلى تدقيق وتيرة الصدور المناسبة في ضوء تقييم الإصدارات الأولى من السلسلة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السلسلة هي الرابعة من إصدارات المركز فقد سبقها: سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية، سلسلة اقتصادات الأردن والشرق الأوسط، وسلسلة تقارير خاصة. ويستطيع المشتركون في أي من هذه السلاسل الحصول على إصدارات المركز الأخرى من السلاسل والمطبوعات.

إن مركز الأردن الجديد للدراسات، بحكم طبيعته كمركز وطني مستقل للأبحاث والدراسات، لا يتبع إلى أي جهة سياسية، رسمية أو أهلية. ومع ذلك فإن من واجبه أن ينوه أن الآراء التي تتضمنها تقارير هذه السلسلة، أو أية تقارير أخرى تصدر عنه، لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز وإنما تعبر عن وجهة نظر معدي هذه التقارير.

وختاماً، فإن مركز الأردن الجديد للدراسات يرجو أن تحقق هذه السلسلة من التقارير، الفائدة المرجوة منها، ويرحب بأي توضيحات أو تصويبات أو مقترحات تصله، من أجل الارتقاء بها شكلاً ومضموناً.

مركز الأردن الجديد للدراسات



المحتويات

مقدمة

قدّم هذا البحث كمحاضرة في مركز الأردن الجديد للدراسات بمناسبة مرور عشرة أعوام على أحداث الجزائر عام ١٩٨٨ التى قادت في عهد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إلى إطلاق التعددية السياسية والحزبية، ثم إجراء الانتخابات التشريعية التي حققت جبهة الإنقاذ الإسلامي في جولتها الأولى فوزاً كاسحاً انتهى بإلغاء نتائج الانتخابات ودخول الجزائر في مسلسل العنف الدموي الذي ما زال مستمراً حتى الان.

اعد هذا البحث المهندس والكاتب السياسي حاتم رشيد المعروف بمعايشته للوضع في الجزائر وإطلالته المعمقة على تفاصيل الحياة السياسية فيها، حيث أمضى هناك سنوات عديدة في الدراسة والعمل.

ويتميز هذا البحث في أنه سلط الضوء على جذور الأزمة مبيناً انعكاسات الخلفية الاستعمارية على الواقع الجزائري وأثر العوامل القومية والثقافية فيه. كما أنه استعرض تطور الحياة الحزبية وتداخلاتها مع المنعطفات الرئيسية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال مما يوفر أرضية موضوعية لفهم تطورات الأزمة الراهنة. وقد عرض هذا البحث في حلقة نقاشية عقب عليها الدكتور بسام العموش وزير التنمية الإدارية والنائب السابق عن جبهة العمل الإسلامي وجزائريان هما الصحفي الاستاذ بوجادة علاوة والمستشار في السفارة الجزائرية الاستاذ العربي خيروني.

الأزمة الجزائرية... إلى أين؟!

خلفية عامة

اتخذ العثمانيون الجزائر عاصمة لهم في البلاد التي تشكل المغرب الأوسط وفقاً للتسمية العربية القديمة(١)، وما لبثت التسمية أن أصبحت عامة لتشمل القطر الجزائري كله.

الجزائر بلد ذو تاريخ عريق، وحتى بعيداً عن سواحلها في قلب الصحراء، وأطرافها نشأت حضارات راقية، لم تزل آثارها بادية بروعة وبوضوح. ولم تنقطع صلاتها بمحيطها منذ آلاف السنين. ومنذ أكثر من ألفي سنة وصل الفينيقيون إلى المنطقة، وشيدوا الكثير من مدنها المهمة الكبرى وخاصة على شواطئ المتوسط. وشعبها القديم المعروف باسم البربر أو الأمازيغ(٢) صنع مع العرب تاريخاً مشتركاً منذ عشرات القرون. ولعل التجربة الأندلسية من أكثر صفحات هذا التاريخ إشراقا(٣)، ولهذا الشعب مساهمات كبرى في سياق الحضارة العربية والإسلامية. قامت في الجزائر دول إسلامية عديدة ارتبطت بدرجة أو بأخرى بالعواصم الإسلامية في بغداد ودمشق والقاهرة، ومدت نفوذها إلى معظم أنحاء المغرب العربي وأحياناً إلى مصر(٤).

لقد كانت تلك الدول من القوة بحيث أن بعض أهم جزر المتوسط خضعت لسلطانها. وفي خضم الحروب الصليبية بعث صلاح الدين الأيوبي إلى أحد حكامها طالباً منه نجدة أسطوله لقطع طريق البحار على الأساطيل الأوروبية المتجهة إلى بلاد الشام(٥).

ولم تمر تلك الحروب دون أن يكون لها صدى في المغرب العربي، فأحد أهم حكام تلك الفترة، وهو عبد المؤمن بن علي، نادى بإخراج اليهود والنصارى إلا من أسلم منهم(٦).

١) مبارك بن محمد الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، صدر لأول مرة عن دار الحزب الإسلامي، بيروت.

٢) المصدر نفسه.

٣) واشنطون إيرفنج، **سقوط غرناطة**، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٥.

٤) مبارك بن محمد الميلي، مصدر سابق.

٥) المصدر نفسه.

٦) المصدر نفسه.

وقد شهدت تلك السنين والقرون اللاحقة أن سواحل الجزائر لم تعرف الهدوء، إذ أن مجاورة الجزائر لأوروبا جعلت نشاطها الحربي في البحار لافتا للنظر، وكم من مرة هوجمت هذه المدينة أو احتلت تلك كحال مدينتي بجاية ووهران.

وفي معارك العرب الأندلسية كانت الجزائر مدداً مفتوحاً، وكان فتيانها الأقوياء يتطوعون تلقائياً للجهاد في الأندلس كحال البلاد المغربية الأخرى.

وقد أدى السقوط الأخير لغرناطة، وإخفاق الانتفاضات العربية اللاحقة إلى تبني الإسبان لسياسة تطهير عرقي وديني، حيث أُجبر العرب على أثر الكوارث التي حلت بهم، على التنصر أو العودة إلى بلادهم في المغرب، ويبدو أن الأمر عزز ردود الفعل في المغرب العربي، ولاشك أنه أذكى العواطف الدينية، وأجج الشعور بالعداء لأولئك "الروم" النصارى.

ويلاحظ اليوم في عموم المغرب العربي أنه لا وجود يذكر للمسيحيين. وفي الجزائر تقترب نسبتهم من الصفر (بضع مئات). وتسود هناك تسمية ذات دلالة لمن هم غير مسلمين، فتطلق كلمة "غاوري" على أي شخص غير مسلم، وهي كلمة تركية الأصل تقسم العالم إلى قسمين مسلم، وغير مسلم. ويطابق الذهن الشعبي الجزائري إلى حد كبير بين العروبة والإسلام. وقد ساعد على هذا تجانس ديني مطلق للمجتمع منذ مئات السنين(٧). ونتيجة للاحتكاك المتزايد بعرب المشرق العربي بدأ يتضح أن العربي ليس مسلماً بالضرورة، مثلما أن المسلم ليس عربياً بالضرورة. وعلى عكس عرب المشرق الذين حاربوا الدولة العثمانية الإسلامية، فإن الجزائريين حاربوا الأوروبيين بمساعدة فعالة من جانب العثمانيين(٨). ولما احتل المستعمر الفرنسي البلاد وجد أمامه شعباً يوحده الإحساس المشترك باعتناق دين واحد. وعندما عمد المستعمر إلى محاولة تفريق الشعب إلى عرب وبربر زاد تمسك الجزائريين بما هو مشترك بينهم وكان الإسلام هو الذي لعب هذا الدور.

٧) لم تكن أصداء الحروب الصليبية لمصلحة المسيحيين في الجزائر، مثلما أن فصول الحروب الأندلسية المتعاقبة والغزو الأوروبي المندفع عبر البحر شخصت "الرومي" المسيحي كعدو.

٨) يمكن الرجوع إلى كتاب السيد كورين شوفالييه الذي عربه جمال حمارنة بعنوان **"الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر، ١٥١٠ / ١٥٤١م"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

في أوائل القرن العشرين ظهر تياران في الحياة السياسية الوطنية، فهناك التيار اليساري الذي قاده مصالي الحاج[٩] مستفيداً من مساندة الحزب الشيوعي الفرنسي، والجالية العمالية الجزائرية في المهجر. أما التيار الثاني فيتمثل في التيار الوطني الإسلامي الذي تزعمته جمعية العلماء المسلمين التي أسسها في قسنطينة الشيخ عبد الحميد بن باديس[١٠].

كان دور اليسار كبيراً من خلال حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية. إلا أن الصراعات الداخلية أضعفته وشجعت مجموعة من الشبان الوطنيين على تشكيل جبهة التحرير الوطني التي حاولت القفز على الصراع بين مصالي وخصومه. ولاحقاً لم يتأخر التيار الإسلامي ممثلاً بجمعية العلماء المسلمين عن مساندة الجبهة. بينما ظل الخلاف يتصاعد بين جبهة التحرير والمصاليين إلى حد تصفيتهم من قبل الجبهة. وعلى هذا النحو تعزز طابع إسلامي جهادي لجبهة التحرير الوطني، وكرس الأمر شعبية الثورة، ونبذ قادتها الشبان للايديولوجيا في محاولتهم التركيز على هدفهم المتمثل في الاستقلال[١١].

وتميزت الجبهة بتشددها الداخلي فحسمت الخلافات بين قادتها في حالات كثيرة بالتصفية، كما أجبرت القوى الأخرى على الانضمام إليها بشكل فردي (الشيوعيون) وهو سلوك يعزى بدرجة ما إلى الأحادية الحزبية التي سادت سنوات عديدة بعد الحصول على الاستقلال.

ولم تكن جبهة التحرير الوطني تتطور تبعاً لمؤثرات الواقع الجزائري فقط، فقد أدى احتضانها عربياً في أوج المد القومي المعادي للاستعمار، والدعم الذي قدمه المعسكر الاشتراكي لها، إلى إبراز تيارين رئيسيين في الجبهة. وفي مؤتمر طرابلس الذي عقد في عام ١٩٦٢ ظهر أن التيار الاشتراكي هو الأكثر هيمنة في الأطر القيادية غير أن التيار الإسلامي لم

٩) مصالي الحاج الزعيم الوطني الجزائري من أبناء تلمسان، نشط في الجزائر، وفي المهجر في أوساط العمال المهاجرين، وكانت علاقاته وطيدة مع الزعماء الوطنيين العرب في أوروبا أمثال شكيب أرسلان والجابري، لكنه أخفق في فهم المتغيرات التي جدت على الساحة السياسية في الخمسينات، وانتهى بمواقف معادية لجبهة التحرير.

١٠) تأثرت جمعية العلماء المسلمين بالاتجاه السلفي العقلاني الذي ظهر في مصر خصوصا في أوائل القرن العشرين، ولعبت الجمعية دورا بارزا في الدفاع عن الشعب الجزائري. ومع اندلاع الثورة لم تتردد الجمعية في مساندتها ولكن صلاتها بقيادة البلاد، ذات التوجه الاشتراكي، اضطربت عقب إعلان استقلال الجزائر.

١١) معظم قادة الثورة الجزائرية كانوا من الشبان، ورغم ذلك أظهروا حنكة سياسية وعسكرية رفيعة المستوى وأداروا حربهم ضد فرنسا بكفاءة وكانوا مفاوضين بارعين. لكنهم لم يتميزوا باهتمامات إيديولوجية وتميز من بينهم بمعرفته النظرية عبان رمضان الذي صفي من طرف رفاقه في جبهة التحرير.

يكن ضعيفاً إلى حد الغياب، وكانت له رموزه الفاعلة والمؤثرة (محمد خيضر، يوسف بن خدة،...)(١٢).

جاء بروز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في العقد الأخير بمثابة إجابة متأخرة لصراع قديم لم تخب ناره في صفوف الحركة الوطنية، وهي إجابة جاءت متوافقة مع لحظتها الموضوعية، وتمثل تذكيراً عنيفاً بالتواءات مفاجئة، وانقطاعات في مسار هذه الحركة، خلقت فراغات في الخمسينات تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من إغلاقها في الثمانينات.

إن المصير الدرامي الذي آل إليه اليسار الوطني في الخمسينات هو أحد عناصر الصورة الخلفية لما يحدث اليوم في الجزائر؟. وواقعياً فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي تصويب أيديولوجي، تصويب إسلامي لجبهة التحرير الوطني. إنها عملية تمرد مزق فيها الإسلاميون الصفحة الإشتراكية من سجل جبهة التحرير الوطني. لقد تغذت الجبهة الإسلامية على الرصيد المعنوي، والكادر البشري واللغة السياسية لجبهة التحرير الوطني. ولا يعني هذا أنها تكرار شكلي لها، فبتشدديها على الإسلام تكون قد اكتسبت هويتها الخاصة.

١- جذور الأزمة الجزائرية

نستعرض فيما يلي العوامل الأكثر أهمية التي تشكل أساس الأزمة الجزائرية.

أولاً: الخلفية الاستعمارية

لم تنقطع المناوشات في البحر وعلى الساحل، بين الجزائريين والأوروبيين إلى أن وصل الفرنسيون الشاطئ الجزائري في سيدي فرج عام ١٨٣٠(١٣). فقد تقدموا ببطء في وجه مقاومة شجاعة دامت نحو عشرين سنة، ولم يستقر لهم المقام إلا عام ١٨٥٧، على أثر قهر الأمير عبد القادر في غرب البلاد.

١٢) محمد خيضر من أبرز مناضلي جبهة التحرير، اختلف في مرحلة الاستقلال مع الرئيسين أحمد بن بلة وهواري بومدين، اغتيل في الستينات في إسبانيا.
أما يوسف بن خدة فقد اختار الابتعاد عن السلطة في مرحلة الاستقلال لمعارضته الشديدة لتوجهات بومدين الاشتراكية، وعقب أحداث أكتوبر ٨٨ برز إلى الواجهة من جديد مشكلا حزبا إسلاميا ظل هامشيا حتى الآن.

١٣) في الخامس من تموز / جوليه نزلت طلائع الغزاة الفرنسيين في سيدي فرج قرب الجزائر العاصمة لكن البلاد ظلت تقاوم قرابة عقدين، بعد ذلك التاريخ، فلم تسقط قسنطينة مثلا إلا عقب معارك قاسية سنة ١٨٣٧.
وللاطلاع على سلسلة الثورات والانتفاضات، يمكن العودة لمصادر عديدة منها كتاب الدكتور يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

عمد الفرنسيون إلى تشجيع المفاهيم والممارسات الساذجة والمنحرفة للدين. ولولا الدور الذي قامت به جمعية العلماء المسلمين التي قاد نشاطها الشيخ الكبير عبد الحميد بن باديس، لكانت نجاحات الفرنسيين أكثر خطراً. لقد دافعت هذه الحركة الدينية الوطنية بوعي وبشجاعة عن وحدة الشعب الجزائري (عرباً وبربر) وعن دينه ولغته العربية. وهي لغة حاربها الفرنسيون حتى الإبادة. وقد ارتقت هذه الحرب باللغة العربية إلى مرتبة اللغة المقدسة لدى الجزائريين. أما محاولات المستعمر للإيقاع والتفريق بين العرب والبربر، فقد قادت الجزائريين تلقائياً إلى تمسك متشدد بما هو مشترك بينهم. فبرز الإسلام بوصفه رابطة روحية ووطنية مشتركة. إن الاعتزاز الديني المفرط، والتثمين المقدس للغة العربية يمكن رده إلى ملابسات الصراع مع المستعمر. وكذا حدة الاعتزاز بالشخصية الوطنية، والحساسية المفرطة تجاه التدخل الأجنبي، كلها عوامل تعود للجذر نفسه، فهي مشاعر مثقلة داخلياً بالتحدي وبردود الفعل على محاولات المستعمر الرامية لسحق مكونات الشخصية الوطنية.

كان للاستعمار الفرنسي خصوصيته، فهو استعمار استيطاني، يلتقي بدرجة معينة مع نظيره في فلسطين وجنوب إفريقيا، ولذلك فقد ترك آثاراً عميقة في صياغة مستقبل الشعب الجزائري. إن الهدف الفرنسي المتمثل بالاستيطان قاد إلى نتائج مأساوية وتسبب في:

أولاً: حرمان الجزائريين من أراضيهم الخصبة وتشريديهم في بلادهم بعيداً عن الأرض التي ألفوها جيلاً بعد جيل. ودفعهم إلى الجبال والغابات والبوادي في ظروف يائسة(١٤).

ثانياً: حرمان المدينة الجزائرية من التطور، وإيجاد بديل حقيقي لها يتمثل في المدينة الأوروبية. فالمدن الكبرى أصبحت للأوروبيين كالجزائر،

١٤) ما زال التشتت الديمغرافي للشعب الجزائري باديا حتى اليوم وإن بحث الجزائريين عن ملاذ آمن هو الذي يفسر ما نشاهد اليوم من تجمعات سكانية محشورة على قمم جبال شاهقة أو محتمية في شعاب ووديان معزولة تحاصرها جبال وعرة وغابات كثيفة. وهذا الأمر هو الذي يسهل على المسلحين اليوم الانفراد بتلك التجمعات المعزولة التي تسمى في الجزائر مداشر أو مشات ودواوير.

ووهران... فيما شكل الجزائريون هوامش وأحزمة فقيرة حول المراكز الأوروبية.

ثالثا: أدت المقاومة الشعبية الشجاعة ضد المستعمر إلى المزيد من التشريد والعزل بحيث أكره المواطنون الباحثون عن أمنهم للاعتصام بالجبال والشعاب، وهي نتيجة عززت وكرست النتيجتين الأولى والثانية، حيث أصبح التفتيت الديمغرافي، عبر الانتشار الجغرافي العشوائي، واضحا، وشكّل مقدمة لتطور سلبي فيما بعد مع حلول مرحلة الاستقلال الوطني، تمثلت بريف محروق يأوي ملايين الفقراء الأميين في جزائر ما قبل الاستقلال[١٥]، ومدينة أوروبية عصرية، بحيث اندفع هؤلاء إلى مدينة سارع المستوطنون إلى الرحيل عنها في الأسابيع الأولى للاستقلال. لتظهر مدينة جزائرية غريبة عن نفسها، اتسمت بالتشنج والتوتر، وهو أمر لعب دوراً مهماً في تمزيق صفحة السكون العابر في الثمانينات، عندما دارت الرحى حول عنق الجزائر.

إن السياسة الاستعمارية الاستيطانية التي مزقت وشردت مجتمعاً آمناً، نجحت في تدمير نسيج علاقات الإنتاج الداخلية للمجتمع المحلي وبترها عن سياقها التاريخي، وأعادت تنظيمها لحساب بنية أجنبية معادية.

إن الهندسة الجديدة القسرية للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، أجبرت المجتمع الجزائري، المحطم حديث الاستقلال، على الشروع من نقطة بداية جديدة، من صفر جديد، مع كل الآلام المرافقة.

لم يفعل المستعمر الفرنسي ما فعله المستعمر البريطاني، على سبيل المقارنة، في بلدان أخرى. فالأخير لم يمس البنى الموروثة للمجتمع، وعمد إلى تكييف محدود بادخال بعض المؤثرات العصرية التي اقتضتها متطلبات الاستعمار نفسه. كما عمد إلى التعاون مع طبقة اجتماعية في البلد المستعمر

١٥) إلى هذه الفترة يمكن أن يرد السبب في التشكل العشوائي للمدينة الجزائرية وخصوصا الجزائر العاصمة التي أصبحت مجرد قرية هائلة إذ نزلت إليها أعداد كبيرة من سكان الجبال الفقراء لاحتلال المساكن المتوفرة وللبحث عن فرص العمل في الدولة الوليدة، وتدريجيا تم ترييف المدينة.

لتكون ركيزة له يعتمد عليها، ووسيطاً محلياً يعفي المستعمر من بعض المهام.

لم يتحالف الفرنسيون مع طبقة اجتماعية حقيقية في المجتمع، ولم يسمحوا أصلاً بتطور طبقة وطنية ذات شأن، فوجد الجزائريون أنفسهم شعباً مضطهداً على نحو يكاد يكون جماعياً. إن مبرر اضطهاد الجزائري هو أنه جزائري، وكان هذا في طليعة الأسباب التي جعلت الثورة أكثر جذرية وشعبية.

وعندما استقلت البلاد كان الإحساس بالتساوي بين الجزائريين في أوجه. ولسنوات عديدة بعد رحيل المستعمر ظل المواطن الجزائري يشعر أنه لا يوجد جزائري أخر أفضل منه، وبدا أن الجزائريين يمثلون نسخة بشرية مكررة ملايين المرات. إن هذا الشعور بالتساوي الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية هو شعور يمكن تفسيره وفهمه، فقد سحق المستعمر شعباً بأسره، وحين رحل، ترك الملايين في حالة تكاد تكون متماثلة.

إن التفاوت الطبقي أمر يرقى إلى حدود المسلمات. ويبدو مقبولاً بحكم التعود وبحكم القيم المتوارثة. لكن الأمر في الجزائر مختلف، فالتفاوت الطبقي ليس قدراً، وهو أمر لا يبرره المألوف أو تسنده قيم راسخة. وهكذا فإن الذهنية الجزائرية لا تسلم بأن هناك من يستحق امتيازات خاصة. إن الشعور بالتساوي هو شعور مكثف مركز فريد لدى الجزائريين وله جذوره في المرحلة الاستعمارية خصوصاً.

وحتى اليوم نجد أن الحواضر الجزائرية لا تعرف ما يسمى بالعائلات المتنفذة، بخلاف معظم المجتمعات العربية، ففي الجزائر ثمة أشخاص نافذون لكن أحداً لا يعرف أسماء عائلات نافذة.

لقد انعكس الشعور بالتساوي نفسه بحالة من السخط والاحتجاج على الشرائح التي أثرت على حساب المجتمع مستفيدة من مواقعها ونفوذها في الإدارة، وهو شعور تغذت منه موجة التمرد المدني في الثمانينات، ونجحت القوى الإسلامية بتسييسه وركوب موجته.

ثانياً- المسألة القومية عامل تكوين وتأثير.

من الصعب جداً أن يناقش باحث ما الأصول البعيدة لشعب ما، ومن العسف أيضاً أن يحاول الباحث جر شعب إلى موضوع خلافي كهذا الموضوع، إذ إن تحضر الإنسان وجدية التحديات التي تواجهه جعلته يتجاوز بدرجة كبيرة التدقيق في مثل هذه الأصول.

ويدور جدل لم يتوقف في الجزائر حول الأصول البعيدة للبربر، ليبرهن البعض أنهم قومية متميزة، بينما يبرهن البعض الآخر أنهم عرب قدامى. ويصر كثير من المثقفين والباحثين من البربر، ناهيك عن العرب، على أن البربر عرب قدامى[١٦] قدموا من اليمن وبلاد الشام. إن قبائل البربر معروفة جيداً في تاريخ العرب مثل كتامة وصنهاجة، زواوة، زناته، هوارة. ولها مساهمات كبرى في الحضارة العربية والإسلامية سواء في المغرب العربي أو إسبانيا أو المشرق العربي، ونلاحظ حتى اليوم شيوع الأسماء التي تنتمي إلى القبائل في معظم بلاد المشرق العربي.

ومنذ أواخر الثمانينات يميل مثقفو البربر المسيسون إلى تعميم اسم الإمازيغ على أنفسهم بديلاً لاسم البربر، والأمازيغ تسمية واردة منذ القديم في التاريخ العربي نفسه، أما في الجزائر فالاسم الأكثر شيوعاً هو "القبائل" ولغتهم تدعى "القبائلية"، أو "الأمازيغية" وفق الاتجاه الجديد. لكن هذه اللغة تتفرع إلى أربع لهجات رئيسية في الجزائر[١٧]. وجميعها ظلت غير مكتوبة حتى وقت قريب. ومنذ عشرين سنة تقريباً نشط بعض المثقفين بكتابتها بأبجدية لاتينية، بينما اختار البعض أبجدية أخرى هي لغة ما زالت محدودة

١٦) إن الأصول القومية للبربر أصبحت مثاراً للجدل منذ أن زعم الفرنسيون أنهم ينحدرون من أصول أوروبية من شبه جزيرة إيبريا، بيد أن باحثين من البربر أنفسهم يصرون على أن "البربر عرب قدامى" وهذه الجملة هي عنوان كتاب محمد المختار العرباوي، وهو من بربر المغرب، صدر الكتاب عن المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المغرب، ١٩٩٣. أما المفكر المغربي البارز عبد الله العروي فهو يرفض تماما المزاعم التي ترد البربر إلى أصول غربية ويرجح كونهم نتاج هجرات عربية قديمة.

١٧) إن القبائل هي وصف لسكان بجاية وتيزي أوزو، ولا تشمل البربر جميعاً. فهناك إضافة إلى القبائل يوجد الشاوية سكان جبال الأوراس، والمزابية والطوارق، ولكل فئة من هذه الفئات الأربع لهجة خاصة بها وهم غير قادرين على التواصل بينهم بإحدى هذه اللهجات. وتعد اللغة العربية لغة التواصل بين العامة منهم، أما الفرنسية فهي لغة التواصل عادة بين مثقفيهم. وتتميز القبائل من بين هذه الفئات بالإصرار على ترسيم اللغة الأمازيغية، أما الفئات الثلاث الأخرى فلا تظهر حماسا في هذا الاتجاه. أنظر: د. سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق - هموم الأقليات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، ط٢، القاهرة، ١٩٩٤.

الاستعمال. ويلاحظ أن زعيماً بارزاً هو السيد حسين آيت أحمد، أيّد استعمال الحروف اللاتينية لكتابة الأمازيغية وهو نفس الموقف المؤيد من طرف حزب التجمع[١٨].

وعلى مدى مئات السنين تمازج العرب والبربر إلى حد كبير ولم تنشب بينهم خلافات أو نزاعات ذات شأن، وعاشوا شعباً واحداً موحد الآمال والآلام. ويتركز البربر اليوم في الجبال، شرقي الجزائر، وأهم مدنهم تيزي أوزو وبجاية، غير أن ذلك لم يمنع انتشارهم في أماكن أخرى، فوجودهم ونفوذهم في الجزائر العاصمة ملحوظ ومهم جداً[١٩]. وهم لا يتصرفون بوصفهم كتلة متمايزة إلا على مستوى جهوي محدود. وقد أتاحت الفترة الاستعمارية للفرنسيين أن يجربوا العبث بوحدة الشعب فبذلوا جهوداً للإيقاع بين العرب والبربر إلا أن فشلهم كان كبيراً، فعندما اندلعت ثورة التحرير الوطني برز الكثير من قادتها من البربر بالذات، أمثال عميروش، عبان رمضان، كريم القاسم، حسين آيت أحمد، وتميزت مناطقهم بكونها محارق حقيقية لقوات المستعمر.

وتفيدنا دراسة تاريخ الجزائر أن البربر كانوا شديدي الاعتزاز بالعروبة أمة ولغة، ويبرز بهذا الصدد تاريخ مدينة بجاية ودورها[٢٠].

في أواخر الأربعينات برزت ملامح تمايز جهوي بربري عبر عنه السيد حسين آيت أحمد إلا أنه لم تكتسب أهمية ذات شأن، وعقب إعلان استقلال الجزائر بوقت قصير قاد الأخير تمرداً في منطقة القبائل ضد حكومة السيد بن بلة انتهى سريعاً[٢١] إلى الفشل. لكن جمرات التمرد في المنطقة خفتت ريثما تطاير عنها الرماد ثانية عقب وفاة الرئيس بومدين في ربيع ١٩٨١، وآنذاك لم تكن الحركة الثقافية البربرية شعبية العمق، فقد انحصرت بجهود الطلاب الجامعيين الذين رفعوا شعارات تطالب بالاعتراف بحقوق ثقافية للبربر، وظلت هذه المطالب محصورة ومحاصرة فقد اتسم الموقف الرسمي

١٨) ليس للأمازيغية تراث مكتوب وما زالت تحكى ولا تكتب ولكن هناك كتابة قديمة لها تسمى التيفناغ ولهذا نشط دعاة الأمازيغية اليوم إلى كتابتها بالحروف اللاتينية. ويؤيد هذا الاتجاه حزب التجمع وكذلك السيد حسين آيت أحمد.

١٩) إن نفوذ القبائل في الجزائر العاصمة شديد الوضوح وهو نفوذ يفوق بمرات وزنهم العددي ولا يوجد من يعترض على مشاركتهم الواسعة في الحياة التعليمية والسياسية والاقتصادية ولم تعاملهم أية حكومة جزائرية كأقلية.

٢٠) يمكن الرجوع لكتاب مبارك بن محمد الميلي، مصدر سبق ذكره.

٢١) لم يكن التمرد الذي قاده السيد حسين آيت أحمد تعبيراً جهوياً معلناً، كما أن الحكومة الجزائرية لم تنظر إليه بهذه الصفة، وظل الأمر محصوراً بمجموعة متمردة على السلطة المركزية لأسباب سياسية محضة.

برفضه القاطع لها. ولم تأخذ الحركة البربرية بعداً شعبياً إلا في السنوات العشر الأخيرة. وموضوعياً فإن مظاهرات تشرين أول / أكتوبر ١٩٨٨ التي قادها التيار الإسلامي هي التي فتحت الطريق أمام الحركة البربرية لتأخذ هذا المدى الشعبي، فأصبح تشكيل الأحزاب السياسية قانونياً. وإلى تلك التظاهرات يمكن تحديد تاريخ التحولات الأخيرة المهمة في الجزائر، فقد فتحت ثغرات واسعة في جدار التماسك الرسمي، ونقلت البلاد من عهد تميز باحتكار النشاط السياسي إلى عهد التعددية الحزبية بكل ما يرافق ذلك من ممارسة المجتمع لحريته في التعبير عن الرأي.

يعد حزب جبهة القوى الاشتراكية F.F.S الذي يقوده السيد حسين آيت أحمد، وحزب التجمع لأجل الثقافة والديمقراطية R.C.D الذي يقوده الدكتور سعيد سعدي، الحزبين الأكثر تأثيراً في منطقة القبائل (بجاية، تيزي أوزو). ورغم الخلافات العديدة بين الحزبين إلا أنهما يتفقان على ضرورة اعتماد اللغة الأمازيغية وجعلها لغة رسمية، بما في ذلك اعتمادها لغة للتعليم إلى جانب اللغة العربية[٢٢].

يتميز البربر بمستوى تعليمي سمح لهم بنسبة مشاركة مهمة في الحياة الجامعية، وكذلك في الحياة السياسية الحزبية[٢٣].

بيد أن ما هو جوهري في هذا الشأن هو أن البربر لا يتحركون بوصفهم كتلة قومية منسجمة، ولا توجد شحنة جهوية واضحة نسبياً، اللهم سوى في منطقتي بجاية وتبزي أوزو. ولا يوجد أي حزب سياسي أو شخصية سياسية تعرف نفسها كحزب أو كشخصية بربرية، فجميع الأحزاب تصر على وطنيتها وترفض أي وصف لها بالجهوية أو العرقية. لكن نفوذها الملموس حتى الآن، في مناطق محددة، يكسبها سمة جهوية ضيقة.

يتوزع البربر على مختلف ألوان الطيف السياسي الوطني، بما فيها الاتجاهات الإسلامية والقومية العربية والوطنية كجبهة التحرير الوطني، مع

٢٢) حظيت المطالب الأمازيغية الثقافية بتجاوب متزايد لكنه خجول من جانب الحكومة الجزائرية ولم يصل بعد لمستوى مقبول من جانب دعاة اللغة الأمازيغية.

٢٣) أبدت البعثات التبشيرية اهتماما خاصا بمنطقة القبائل في فترة الاستعمار، مما كان له أكبر الأثر في ظهور عدد كبير من المتعلمين مقارنة بباقي المناطق.

تفاوت نسبة توزعهم الحزبي. ولا يوجد من يطرح حتى اليوم أيـــة مطـالب انفصالية استقلالية ولو على مستوى الإدارة الذاتية علـــى أســاس قومـــي أو لغوي، إذ تنحصر المطالب في البعد الثقافي اللغوي.

إن درجة التماسك الوطني عالية بما لا يسمح بأي تسرب أجنبي عبر هـذا المدخل، مع الاستبعاد الثابت لنشوء حركة انفصالية تحظى بمصداقية شعبية.

وحتى الآن يمكن التعامل مع خصوصية لغوية وكذلك خصوصية سياسـية للبربر، ففي أهم حدثين في السنوات الأخيرة برزت خصوصية مناطق القبـائل (بجاية، تيزي أوزو) بجلاء:

* في الانتخابات النيابية ١٩٩١ حين فازت الجبهة الإسلامية للإنقـاذ فـي مختلف أرجاء البلاد، باستثناء المناطق القبائلية، وربما عبر فشل الجبهـة هناك عن موقف اعتراض على التعميم المحتمل للغة العربية.
* في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، حين فاز الرئيس الأمين زروال بنسـب متفاوتة في مختلف أرجاء البلاد، مع الاستثناء الجهوي المشـخص فقـد تغلب منافسه القبائلي الدكتور سعدي بنسبة تزيد عن ٨٠%، ومرة أخـرى كان الانحياز الجهوي شديد الوضوح.

أخيراً، إن أي مراقب لا يستطيع أن يقرأ الخارطة الجزائرية دون رصـد مفتوح لحركة هذا العامل ومساره.

ثالثاً- العامل الثقافي: الخلفية، التقاطعات الثقافية السياسية.

أبدى جنرالات فرنسيون ساهموا في الاحتلال الفرنسي للجزائر في القـرن الماضي عن إعجاب كبير برقي السكان ومدنيتهم، لقد وصف هؤلاء جمـال بيوت الجزائريين وحدائقهم. بينما تحدث جنرالات آخرون في محافل رسـمية عن وجود المدارس في القرية الجزائرية إلى جانب التعليم الديني. ولم يطـل

الوقت عندما شرع المستعمر الجديد بتبني سياسة قادت إلى تعميم الجهل بموازاة إهمال مقصود للتعليم[٢٤].

وعندما استقلت الجزائر كانت الأمية أكبر تحدياتها وأخطرها، فقد فاقت نسبتها ٩٠%، ومن بين عشرة ملايين جزائري آنذاك كانت الجامعة تضم نحو أربعمئة طالب، وهي جامعة كانت حكراً على أبناء الأوروبيين[٢٥].

دفع المستعمر اللغة العربية إلى المؤخرة، إلى الذاكرة الخلفية وإلى هوامش الحياة، فاسحاً المجال للغة المستعمرين.

لكن الجزائر على المدى البعيد تأثرت بالنتائج التالية:

* نسبة الأمية العالية أثرت بدورها على مختلف المجالات.
* إن القلة المتعلمة كانت في الغالب تجيد الفرنسية دون العربية، الأمر الذي مكنها من تسيير الإدارة الرسمية في بدايات الاستقلال، يضاف لهذا استعانة الدولة الفتية بموظفي الإدارة الاستعمارية السابقة.

وتحدثت بعض الدراسات عن أن نسبة هؤلاء اقتربت من ٥٠%. وهذه الفئات لم تتوقف عند إبداء الانزعاج من عملية التعريب بل سعت حثيثاً في محاولات إفشالها أو عرقلة تقدمها، وهي عملية خلفت حتى اليوم تشوهات ثقافية واجتماعية خطيرة.

إن هذه الفئة لعبت دوراً مهماً في الحياة العامة للمجتمع دون أن تتمكن من قيادته على نحو مكشوف رغم قدرتها العالية على التأثير في المجال التنفيذي.

* الازدواجية اللغوية في الحياة العامة والتعليم بمختلف مراحله، فقد تعايشت اللغتان العربية والفرنسية سلباً، في جو تنافسي حاد.

لقد اختارت القيادة السياسية للبلاد الشروع في خطة تعريب شاملة، وخاصة في حقل التعليم، وحققت نجاحات هائلة لا يمكن الارتداد عنها الآن، وباتت اللغة العربية اليوم لغة جميع مراحل التعليم ولغة الأجيال الفتية

٢٤) يمكن العودة إلى: مصطفى الأشرف، "الجزائر، الأمة والمجتمع"، ترجمة عن الفرنسية حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٣.

٢٥) في مرحلة الاستقلال بنت الجزائر عشرات الجامعات والمعاهد العليا وربما تكون هي البلد الوحيد في العالم الذي واصل تأمين منح مالية لكل طالب جامعي دون النظر إلى وضعيته الاجتماعية. ويتعلق الأمر هنا بعدة مئات ألوف الطلاب الجامعيين.

والشابة بغير منازع. لقد حققت هذه اللغة نصراً حاسماً تبدو معه اللغة الفرنسية في تراجع لا يتوقف كلغة أجنبية، لكن الأخيرة مازالت اللغة الأولى للشرائح البيروقراطية العليا والتكنوقراط وبعض الفئات الاجتماعية في المدن الكبرى.

وهنا لا بد من الإشارة إلى سوء فهم متبادل بين أنصار كل من اللغتين، فأنصار تسييد اللغة العربية يتهمون الطرف الآخر بأنه معاد للثوابت الوطنية للشعب الجزائري ومرجعيته الحضارية، وفي بعض الحالات يتهم البعض من أنصار الفرنسية بأنهم مجرد عملاء لفرنسا، بينما يرد أنصار اللغة الفرنسية بأنهم يتعاملون مع واقع لا دخل لهم في صنعه، وهناك أديب جزائري معروف، هو كاتب ياسين يرى أن اللغة الفرنسية هي "غنيمة حرب"، وبتقديري فإن ياسين يمتلك حجة معقولة في تثمينه لأهمية اللغة الفرنسية كواحدة من أهم لغات عصرنا، لكنه تغافل عن المضمون المصلحي الاجتماعي الذي تنطوي عليه هذه المعركة ذات الظاهر اللغوي، كما تجاهل التوظيف الثقافي والسياسي لهذه اللغة ليس فقط ضد اللغة العربية بل ضد المصالح المادية المباشرة لغالبية الشعب الجزائري. ومن المفيد أن نلاحظ التوظيف الثقافي الخلاق لنفس اللغة في كل من تونس والمغرب، وهو أمر يلقى الترحيب حتى لدى أنصار اللغة العربية.

تتخندق في معركة الدفاع عن مواقع اللغة الفرنسية قوى وفئات عديدة ليست بالضرورة متطابقة الأهداف والمصالح، لكن الجامع بينها هو تصورها للضرر الناجم عن تسييد اللغة العربية. ذلك أن تراجع اللغة الفرنسية كلغة إدارة وتعليم وإعلام يعني حرمان فئات معينة من امتيازات اعتادتها، كما أن اللغة العربية لا تجد المضايقة والاستفزاز من قبل البيروقراطية والتكنوقراط والبؤر المستلبة ثقافياً فحسب، بل ومن جانب قسم مهم من المطالبين بترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية، فهؤلاء وجدوا أنفسهم في خندق مضاد

لأنصار تعميم اللغة العربية، وهو أمر لا يعنى به عامة الناس بقدر ما ينحصر في عناصر محدودة رغم تأثيرها الدعائي.

ومن المناسب التذكير بأن المنادين باحترام اللغة الأمازيغية وترسيمها ليس لهم نفس الموقف إزاء اللغة العربية، فالبعض يراها لغة وطنية أولى، والبعض يناصبها العداء جهلاً بها، أو نتيجة أوهام وغموض، أو نتيجة مصالح معينة.إن الموقف من اللغة العربية ليس مجرد موقف ثقافي لغوي خال من الانعكاسات السياسية. إن هذه الإشكالية الثقافية اللغوية هي نبع حقيقي رئيسي لتيار جزائري انعزالي معاد للانتماء العربي للجزائر. ولعله من الإنصاف أن نشير إلى كون هذا التيار منحصراً في أطر نخب ضيقة، وليس له وجود هيكلي مجسد وواضح في الخارطة السياسية لكنه يمارس تأثيره في مختلف التشكيلات السياسية من اليسار إلى اليمين، وله ثقل يعبر عن نفسه في وسائل الإعلام المكتوبة على الخصوص.

إن الإشكالية الثقافية هي إحدى أهم مفاصل الأزمة اليوم، وتحد مطروح. ويعمد البعض إلى دفعها إلى السطح المكشوف عند ترتيب الأولويات، ولذلك فإن التأجيل لا يعني الإلغاء، فهذا البند مدرج بثبات على برنامج قوى سياسية مهمة.

إن محاولات الحط من شأن اللغة العربية، والإساءة إلى الوجه والعمق العربي للجزائر، والدفع بها للانسلاخ عن مرجعيتها الحضارية على طريق التغريب الشكلي، ساهمت بقوة في منح كل من التيارين الإسلاميين المعتدل والمتطرف، مصداقية شعبية. كما حصد هذا التيار ثمار الفراغ والعزل الثقافي التي أخضعت له الجزائر سنين عديدة، إلى حد أن أديباً ومثقفاً جزائرياً كالسيد الطاهر وطار، وصف الجزائر في أوائل الثمانينات بأنها صحراء للثقافة. والواقع أن القوى المتطرفة وحدها كانت المؤهلة للقطاف

المر في صحراء ثقافية كان الخلل بيّن وجلي في عملية تنمية الجزائر ما بعد الاستقلال فقد ارتفعت بجانب وهبطت بآخر.

رابعاً- العامل الاقتصادي

أدى الرحيل الهروبي لأكثر من مليون مستوطن أوروبي في الجزائر، إثر إعلان الاستقلال، إلى استحواذ الدولة على عقارات ومساحات هائلة من الأراضي، فأصبحت مئات الألوف من الوحدات السكنية ملكاً للدولة الفتية وكذلك ملايين الهكتارات الخصبة. ولم يتأخر المواطنون في الريف والمدينة عن وضع اليد على ممتلكات مهمة، وقد تمت قوننة ملكيتها لاحقاً. أعطت الدولة ذات التوجه الاشتراكي اهتماماً كبيراً بالفلاحة والفلاحين، وفي السبعينات منح الرئيس بومدين المزيد من الأراضي للفلاحين، ودعم التعاونيات الفلاحية وبنى مئات "القرى الاشتراكية" في إطار ما أسماه "الثورة الزراعية" التي انتهت عملياً إلى إهمال الفلاحين للأرض وتحويل مساحات كبيرة منها إلى أراض بور نتيجة اندفاع فلاحي الأرياف إلى المدن طمعاً بحياة سهلة مضمونة، وقد زحف العمران المنظم والعشوائي على مئات آلاف الهكتارات في أخصب الأراضي الجزائرية وفي مقدمتها سهل متيجة الذهبي، وبذلك تحولت الجزائر من مخزن غلال تاريخي إلى واحدة من أهم مستوردي المواد الغذائية.

إن النوايا الحسنة للرئيس بومدين وانحيازه الصارم للفلاحين لم يكن كافياً لتجنب النتائج المؤسفة في هذا الميدان.

وفي المجال الصناعي احتكر القطاع العام الميدان نفسه، والأمر عينه ينطبق على التجارة الخارجية التي احتكرت من قبل الدولة، وهي ممارسة منسجمة مع دولة ذات توجه اشتراكي معلن.

بنت الجزائر قاعدة صناعية غنية واسعة مازالت تشكل إحدى مفاخرها، لكن مشاكلها، على مستوى التسيير، كانت حرجة للغاية، فقد أصبح وجود الكثير من المؤسسات الاقتصادية مفتقراً إلى تبرير اقتصادي إيجابي فضلاً عن أنها ملجأ للبطالة المقنعة.

وقد أمكن لعائدات النفط الطبيعي المباع للخارج أن يغطي الآثار السلبية لاخفاقات كل من القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي. وحتى منتصف الثمانينات أمكن للدولة أن توفر للمواطن مستوى معيشياً يحسد عليه، فحتى المسكن كان يمنح له من الدولة مجاناً أو بأجر رمزي للغاية، وكذلك كانت كلفة المواصلات والكهرباء والغاز والمياه زهيدة للغاية، إضافة إلى التعليم والطب المجانيين.

في تلك الأونة كان مؤشر آخر يتحرك عكسياً وبخطورة كبيرة، فقد كانت أسعار النفط في انخفاض متزايد، بينما تصاعدت مديونية الدولة إذ تجاوزت الديون قصيرة وطويلة الأمد العشرين مليار دولار. وهو أمر كشف بقسوة عن هشاشة الوضع الاقتصادي للبلاد. لقد بات المستوى المعيشي وهمياً وخادعاً ولا يتلاءم مع القدرة الحقيقية للاقتصاد الوطني. وهي قدرة تدنت إلى حد أن الدولة باتت مجبرة على تغطية أكثر من ٦٠% من الاحتياجات الغذائية للشعب عن طريق الاستيراد من الأسواق الدولية. وعلى سبيل المثال فقد أجبرت العادات الغذائية للشعب الجزائري الدولة على تغطية فاتورة الحليب ومشتقاته التي تصل إلى نصف مليار دولار سنوياً. ولا يخلو الأمر من المفارقة، فمقابل هذا الانكشاف الغذائي نجد بلداً تصل مساحته إلى نحو ٢,٤ مليون كم مربع، ويتوفر على مساحة أرضية زراعية هائلة وتصل حصة الفرد إلى نحو ٢٥٠٠ متر مربع من الأراضي الخصبة، علاوة على ملايين الهكتارات من الأراضي الجبلية القابلة للزراعة، وفي تلك الأونة لم تظهر الشقوق في بنية الاقتصاد الوطني فقط بل اتضح كذلك اهتزاز القرار

السياسي واضطرابه. وقد ألقى ضعف مركز الرئاسة، تحت قيادة الشاذلي بن جديد، أضواء كاشفة على انتعاش الفساد في بيروقراطية الحزب والدولة المهيمنة على القطاع العام.

إن القطاع العام بغناه الهائل في الأراضي والعقارات شكل المنبع الحقيقي للإثراء غير المشروع لشرائح وفئات ونخب مهمة في المجتمع مرسية الأساس المادي لتبلور تشكيل اجتماعي يسمو على بقية المواطنين بمكاسب وامتيازات ملموسة (ودون أن تتشكل طبقة منظمة تعي ذاتها إذ لم تتشكل بعد الحدود المعنوية والفكرية التي تعزز انفصالها وتنظيم اتصالها بالمجتمع) وقوام هذا التشكيل الاجتماعي الجديد المتربع على قمة المجتمع الجزائري شرائح البيروقراطية في الإدارة العليا والحزب والجيش على حد سواء. ورغم أن هذا التشكيل لم يرتق إلى مستوى طبقة اجتماعية تعبر عن نفسها سياسياً وتفصح عن نظرتها لقيادة المجتمع، ورغم الغياب المنظم الواعي لهذا التشكيل الاجتماعي، إلا أن حضوره المادي كان يفقأ العين تماماً في الحياة اليومية للمواطن العادي.

إن رصد المواطن العادي لهذا الانفصال والتمايز لهذه الطبقة الطارئة كان بداية سقوط اعتقاد عام كان يفترض التساوي بين أفراد المجتمع الذين دخلوا مرحلة الاستقلال على قدم المساواة. وعبر سقوط هذا الاعتقاد العام عن صدمة واسعة عبرت عن نفسها في انتفاضة الشارع في أكتوبر ١٩٨٨. إن الجزائريين الذين آمنوا بالتساوي فيما بينهم تمردوا بعنف ضد هذه الطبقة الخارجة على الإجماع، ذلك أنهم يشهدون ولادة هذه الطبقة لأول مرة.

لعبت مباذل هذه الطبقة دورها في هز الوعي الجماعي بعنف، وترافق هذا مع إخفاق التسيير الإداري الإيعازي لعملية التحويل الاقتصادي للمجتمع، وبالنتيجة فقد الجزائريون الإيمان بفضائل العمل، العمل الجاد المنتج بوصفه

أساس الثروة ومبررها، فمالوا أكثر فأكثر إلى سلوكيات غير منتجة تبحث عن الربح السهل والسريع.

وفي مقابل هذه الطبقة الطفيلية التي ولدت في أحضان بيروقراطية الدولة والقطاع العام خلقت القاعدة الصناعية الواسعة طبقة عمالية مهمة لم تستطع أن تشكل الكابح الضروري للانحرافات الخطيرة التي يتم على حسابها وعلى حساب منتجي الثروة الحقيقيين في المجتمع.

غير أن الآثار الجانبية للأزمة الاقتصادية – الاجتماعية لم تكن ثانوية، فقد أسفرت البطالة في صفوف الشبان عن نمو فئات هامشية غير منتجة تنظر إلى مجتمعها بسخط. وهذه الهوامش تشكل اليوم الخزان البشري المضمون لقوى التطرف، وهي هوامش اجتماعية محبطة فقيرة لا تجد لها موقعاً في مجتمعها إلا بحد السيف، وهو مجتمع تريده اليوم على صورتها البائسة.

٣- اللوحة الحزبية: جذورها، تطلعاتها، تناسب القوى

منذ قيادتها لثورة الاستقلال أقرت جبهة التحرير الوطني مبدأ الانضمام الفردي لصفوفها، واتسم تعاملها بالقسوة مع القوى السياسية الأخرى، موحدة أداة الثورة الوطنية في جبهة وحيدة، نافية أي تعددية سياسية في مواجهة المستعمر. ومن هنا كانت البداية في بروز الجبهة بوصفها حزباً سياسياً وحيداً في البلاد، انفرد في قيادة الثورة، وانفرد في بناء دولة الاستقلال، وذلك حتى أواخر الثمانينات، عندما أصبح تشكيل الأحزاب قانونياً.

في فترة النشاط السري نشط القليل من الشخصيات السياسية، وبعض الأحزاب كجبهة القوى الاشتراكية والشيوعيين الذين تعاونوا مع الرئيس بومدين، في حين انحنى الإسلاميون أمام صرامة بومدين وتوجهاته

الاشتراكية. ثم عادوا ليرفعوا صوتهم مع الغياب المفاجئ للرئيس بومدين وحلول الشاذلي بن جديد رئيساً للبلاد.

وعلى وقع هزيمة الشاه وهروبه وانتصار الثورة الإسلامية في إيران، تحرك الإسلاميون بحماس، فألقى السيد عباس مدني خطاباً علنياً له أمام المصلين المحتشدين في وسط العاصمة حول جامعة الجزائر. وفي أول اختبار علني من نوعه كان رد فعل السلطات سلمياً، واستمر النشاط التعبوي للإسلاميين، خاصة في المساجد وفي صفوف الطلاب الجامعيين، حيث لم تكن السلطات تمانع من إذكاء لعبة صراع كان يستقطب العناصر القومية إلى جانب الإسلاميين[٢٦].

اتسمت العلاقة بين الإسلاميين والسلطة بالتذبذب، فتارة تغض الطرف عنهم وتارة أخرى تغلظ لهم القول. أما الذين تجاسروا على تجاوز أصول اللعبة وحملوا السلاح (مجموعة بويعلي) فقد سحقوا بحملة عسكرية مركزة في أواسط الثمانينات.

وهنا يجدر أن نذكر بأن هذه المجموعة الإسلامية التي ضمت عشرات المسلمين من أتباع بويعلي قد نشطت في منطقته البليدة (الكاليتوس، براقي، الأربعاء، سيدي موسى، مفتاح)، وهي المنطقة التي تتميز اليوم بأنها الأكثر خطراً ودموية في الجزائر. وظلت طوال سنوات الأزمة المنطقة الأكثر تحدياً للنظام، وهي المنطقة نفسها التي برز فيها عبد القادر شبوطي كاسم أسطوري تتداوله الجماعات الإسلامية المسلحة.

تعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ الفرصة التاريخية التي برزت من خلالها قيادات إسلامية كان لها شأن كبير. ففي ذلك الأسبوع الحافل بالمظاهرات التي عمت معظم المدن الجزائرية قاد الإسلاميون الحركة، وعلى رأسهم قائد شعبي شاب وهو أستاذ في المرحلة الإعدادية الشيخ علي بلحاج السجين السابق، والشيخ عباس مدني أستاذ العلوم الإنسانية في جامعة الجزائر، وكان

٢٦) كان نشاط العناصر الطلابية الإسلامية ملحوظاً، وعقب وفاة الرئيس بومدين تغاضت قوى الأمن عن نشاطهم المعادي للعناصر اليسارية والبربرية وكذلك تميزوا باللجوء للعنف الدموي، وكانوا ينتظمون في جماعات تعد بالعشرات والمئات من العناصر المسلحة بالعصي والسلاسل والقضبان الحديدية ليهاجموا المعارضة الطلابية في الجامعات والأحياء الجامعية خصوصاً في العاصمة الجزائر.

عضواً سابقاً في جبهة التحرير الوطني، وسبق له أن استفاد من منحة دراسية حكومية إلى بريطانيا. برز القائدان فجأة بقوة ونجحا بسرعة في تنظيم أنصارهما، ولم يكن هذا محض صدفة.

فقد أدت أحداث أكتوبر ١٩٨٨ إلى ارتخاء قبضة السلطة، ذلك أن الجزائر شهدت خلال السنوات الثلاث التالية تغيرات نوعية، فقد أقر دستور جديد تكيف مع الحقائق والمتغيرات المستجدة، وأزيحت عن قيادة حزب جبهة التحرير العناصر المتشددة كالسيد شريف مساعديه لصالح عناصر إصلاحية تبنت نهجاً ديمقراطياً في تسيير المجتمع، مثل السيد مولود حمروش الذي عين رئيساً للوزراء، وهو شخصية قوية وطموحة وحريصة على تمييز موقفها. وفجأة ضاقت البلاد بعشرات الأحزاب السياسية وعشرات الصحف والمجلات. ولم تكن بنية المجتمع مستعدة لتلقي هذه "الصدمة الديمقراطية"، فلم يبق ملف لم يفتح في الجزائر، بل أن بعض القوى حاولت أن تعيد التاريخ إلى نقطة الصفر، إلى نقطة البداية متسائلة عن أصل الشعب الجزائري وجذوره[٢٧].

عرفت الجزائر جدلاً عشوائياً مفتوحاً بكل الاتجاهات، وهو جدل لم يتخلف عنه أحد، ولم تحكم هذا الجدل أية ضوابط، ولم يعترف بأية ثوابت، ولم يتوقف (أو يوقف) عند أية محرمات أو خطوط حمراء. فعروبة البلاد، وإسلامها، ولغتها، وحضارتها قتلت بحثاً، ومزقت إرباً سواء على صفحات الصحف، أو على شاشات التلفزيون، وفي كل مكان متاح، تنهال الشتائم على الجميع، وبات التشكيك يمس كل شيء. وفي لحظة مكثفة تم تفجير صمت دام ثلاثين سنة.

لقد افترس هذا الجدل المحموم سكون الشعب الجزائري وسكينته، فارضاً إحساساً بالحيرة والضياع.

٢٧) في مختلف وسائل الإعلام ظهرت آراء تهاجم الانتماء القومي للشعب الجزائري وهي هجمات غير مسبوقة في تاريخ الجزائر، وتعرضت الأمة العربية إلى نعوت قاسية ومتطرفة خاصة على صفحات الجرائد اليومية، وظهر استقطاب واضح في الصحافة اليومية والأسبوعية بحيث ظهرت صحف جعلت نشاطها مكرساً للدفاع عن الهوية القومية للشعب الجزائري. ساهم هذا الاستقطاب في توتير المزاج العام، وأجج حماس الإسلاميين ضد الأقليات الفكرية والمسيسة والبؤر المتميزة بموقف سلبي إزاء قومية ولغة الشعب الجزائري.

أما جبهة التحرير فقد وقعت فريسة سهلة لهذا الجدل الصاخب فسحقت معنوياً، واستبيحت أدبياً، فكانت أول جزائري يذبح مدشنة مسلسل الرعب الدموي المتواصل حتى اليوم[٢٨].

لم يعترف الجدل بأية مقدسات، فقد طعنت إنجازات البلاد ومكاسبها فصارت مجرد مؤامرات واختلاسات ورشاوى من الأجانب، ولم ينج مسؤول من الاتهام بالسرقة والفساد.

اسودت الصورة في أعين الشعب، ولم يبق شيء يدعو للأمل. من ثنايا هذه الصورة القاتمة أطل السلاح برأسه، إذ لا يجوز القبول بمجتمع سيئ إلى هذا الحد. ووجد السلاح المبررات التي يبحث عنها وبات الكابوس الأفغاني إمكانية متاحة: إذ وجد الحالمون ضالتهم، وأصبح حلم المهووسيين بالمثال الجهادي الأفغاني ممكناً.

وقبيل الانتخابات النيابية الملغاة كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحدها تتقدم عندما كان الجميع يتراجعون فحصدت لحسابها الفراغ الثقافي والانهيار السياسي وأضافت إلى رصيدها الانفعالات التي أطلقتها حرب الخليج[٢٩].

"تميزت أطروحات الجبهة الإسلامية بالضبابية السياسية وبرنامجها هو نوع من الإنشاء السياسي الاجتماعي لا يتضمن آلية قابلة للتنفيذ، وعلى غرار حركات إسلامية مشابهة فإنها اكتفت بالعموميات، مشيرة لواقع مريض فاسد، متمنية تحقيق أهداف سامية نبيلة، واعدة بأن الإسلام هو الحل، دون الخوض في التفاصيل. إن نشوء الجبهة الإسلامية يعكس تصورات ثقافية في جانب منه، وهو يمثل اجتهاداً سياسياً لعناصر مشبعة بثقافة تقليدية ألهب حماسها على وجه الخصوص نموذج الثورة الإسلامية في إيران، والمقاومة الإسلامية للتدخل السوفيتي في أفغانستان. ولا يوجد أدنى شك بأصالة التيار الإسلامي في الجزائر وجذريته. وإن أي وصف له بالسطحية سيقوم على تجاهل مقصود لخصائص الشعب الجزائري وتاريخه"[٣٠].

٢٨) إثر سيل متدفق من التهم الصحيحة حيناً أو العشوائية حيناً آخر، بدا وكأن الجبهة، صانعة الاستقلال، ليست أكثر من مجموعات من المرتشين والفاسدين، ومن أمثلة التهم الموجهة إليها ضمناً ما قاله رئيس الوزراء الجزائري السيد عبد الحميد الإبراهيمي بخصوص رشوة المسؤولين والكوادر التي قدرها بستة وعشرين مليار دولار وهو رقم خرافي لم يستطع لاحقاً البرهنة على صحته.

٢٩) أوجدت أزمة الكويت موجة هائلة من الحماس والاعتزاز القومي لدى الجزائريين وكان الانتصار للعراق في مواجهته للولايات المتحدة كاسحاً، ومع ذلك فإن الموقف من الكويت لم يكن عدائياً ورغم أن التأييد للعراق كان عاماً إلا أن الإسلاميين برزوا كقوة ناظمة للشارع مستفيدة من التأويلات التي أعطت للحرب سمة غزو صليبي جديد.

٣٠) من مقالة سابقة نشرتها في صحيفة المجد الأسبوعية الأردنية في مستهل سنة ١٩٩٦.

إلى جانب الجبهة الإسلامية يضم التيار الإسلامي تشكيلات عديدة أخرى أهمها وأكثرها تأثيراً:

حماس: يقودها الشيخ محفوظ نحناح وهو اتجاه إسلامي عروبي معتدل يتميز بنزوع للحوار ونبذ صريح للعنف. وقد تعزز دوره نتيجة الضعف الذي مس الجبهة الإسلامية باعتقال قادتها وحلها قانونياً وترشح الشيخ نحناح للانتخابات الرئاسية حاصلاً على نسبة معتبرة. والعلاقة بين حماس والجبهة الإسلامية ليس ودية رغم أنهما ينتميان للتيار الإسلامي نفسه، ويتعرض شخص الشيخ نحناح إلى هجمات دائمة من جانب أنصار الجبهة الإسلامية. وهناك من يتهمه حتى الآن بأنه يتحمل مسؤولية تصفية "بويعلي". ويقيم الشيخ نحناح صلات قوية مع الحركة الإسلامية على المستوى العربي والدولي[٣١].

النهضة: حزب إسلامي أقل نفوذاً من حماس يقوده الشيخ جاب الله. يتميز كذلك بنزعة حوارية سلمية.

حزب التجديد الجزائري: حزب ليبرالي يستلهم الأفكار الإسلامية المستنيرة للمفكر الإسلامي الجزائري مالك بن نبي. وقد ترشح زعيم الحزب السيد نور الدين بوكروح لمنصب رئاسة الجمهورية منافساً للرئيس الأمين زروال.

الأحزاب البربرية: وهذا وصف سطحي وواقعي في أن واحد. وسطحيته تتضح في أنه لا يوجد حزب سياسي يعلن نفسه بربرياً، أي أنه يحصر نشاطه في منطقة وجهة محددة. ويحصر أهدافه في خدمة فئة معينة من الشعب. وترفض كافة الأحزاب أن توصف بأنها جهوية بربرية. ومن الواضح أنها أحزاب وطنية وتطمح لدور وطني يتجاوز حدود التعريفات الجهوية الضيقة.

٣١) يتميز الشيخ نحناح بتشديده على الانتماء العربي للجزائر إلى جانب تمسكه بالخيار الإسلامي وفي هذا الجانب يبدو موقفه أكثر وضوحاً وقوة مما هو عليه حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وعزز الشيخ نحناح موقفه السياسي مستفيداً من الحل الرسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ. ويعتبر حزبه ثالث قوة سياسية في الجزائر.

أما واقعية الوصف فتتضح في أن قياداتها ونشاطها وقاعدتها البشرية ذات صبغة جهوية كما أن برامجها تتميز عن باقي الأحزاب الوطنية بتبنيها مسائل جهوية ثقافية لغوية.

وأهم هذه الأحزاب:

حزب جبهة القوى الاشتراكية: وهو الحزب العريق في منطقة القبائل ويقوده السيد حسين آيت أحمد. القائد الوطني البارز.

ونفوذ الحزب هو السائد في منطقة القبائل (بجاية، تيزي أوزو) وإلى حد ملحوظ في البويرة والعاصمة.

يعيش قائد الحزب في المنفى طوعاً، وفي منفاه ينظر للجيش بارتياب صريح وهو يحسب السلطة على الجيش صراحة. ويطالب بتحييد الجيش سياسياً. وموقفه من الجبهة الإسلامية للإنقاذ يتلخص في معارضته لإلغاء نتائج الانتخابات النيابية، ومطالبته بالحوار مع قيادة الجبهة واعتبارها طرفاً رئيسياً في الحوار الوطني. وبصدد هذا الحزب تظهر جلياً الأهمية الشخصية لقائده الرمز ومن المشكوك فيه أن يتمكن من الحفاظ على حجم نفوذه الحالي وهو نفوذ يلاقي مزاحمة متزايدة من قبل قوى منافسة صاعدة.

حزب التجمع لأجل الثقافة والديمقراطية: يقوده الدكتور سعيد سعدي. ظهر الحزب في أواخر الثمانينات محمولاً على موجة الممارسة الديمقراطية التعددية التي أعقبت أحداث أكتوبر ١٩٨٨. يتميز السيد سعيد سعدي بديناميكية كبيرة وحضور إعلامي فعال، وهو يتغذى على حساب نفوذ تقليدي للسيد حسين آيت أحمد في منطقة القبائل، ويحرز الحزب مكاسب طردية بهذا الاتجاه، ويمكن عدّه منافساً حقيقياً لجبهة القوى الاشتراكية وإن كان يتفق معها في وجوب ترسيم اللغة الأمازيغية. وهو يمثل تطلعات ليبرالية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وهو حزب ذو توجه علماني وتصفه

أوساط واسعة بأنه استئصالي في موقفه من الجماعات الإسلامية رافضاً حلاً وسطاً ويشدد على ضرورة سحق هذه القوى. أما موقفه من الانتماء العربي للجزائر فقد ألب وحرض عليه القوى القومية العربية والإسلامية. وهو موقف متروك للغموض والتأويل ولا يمكن العثور على نصوص صريحة معادية للانتماء العربي للجزائر. لكن برنامج الحزب مبني على تجاهل مقصود لهذا الانتماء ويتم تغليف هذا الموقف بعبارات معروفة الدلالة من طراز الجزائر تنتمي إلى حوض البحر المتوسط وهو طرح يعيد إلى الأذهان أطروحات العناصر الانعزالية في أقطار عربية أخرى كمصر ولبنان. وهو طرح يغمض عينيه عن حقائق الواقع. وفي أحسن الحالات فإن الحزب ينظر للجزائر كأحد أقطار المغرب.

إن محدودية نفوذ الحزب على المستوى الوطني تعود إلى معاداته القطعية للتيار الإسلامي الحزبي، وموقفه الغامض من الانتماء العربي للجزائر وهو موقف له ترجمات سلبية في الممارسة اليومية، وكذلك لونه الجهوي، بشخص قائده وقاعدته البشرية، وموضوعته اللغوية التي يرى فيها البعض بذرة انقسامية، وهو أمر يفقده تأييد غالبية الشعب الجزائري.

وخارج دائرة نفوذه الجهوية يحظى الحزب بتأييد المتشبثين بسيادة اللغة الفرنسية ومساندتهم، وترى فيه فئات من المثقفين الليبراليين كابحاً للنموذج الديني. ويحظى الحزب إعلامياً بحضور مكثف.

وبتقديري فإن السيد سعدي المرشح لرئاسة الجمهورية مؤخراً زعيم سياسي قادر على التطور باتجاه نبذ المواقف المتطرفة (خاصة موقف حزبه تجاه العمق العربي للجزائر) وهو تطور يستطيع نقله من دائرة النفوذ الجهوي إلى دائرة النفوذ الوطني.

الأحزاب اليسارية الماركسية: يمثل حزب التحدي بزعامة السيد الهاشمي الشريف امتداداً لحزب الطليعة الاشتراكية مع التحرر من الأثقال

الأيديولوجية الماركسية، وهو يمثل صيغة اشتراكية ديمقراطية إلى حد ما. ورغم الرزانة التي تميز قائد الحزب، ونخبة مثقفيه، فإن دوره هامشي في الحياة العامة، وفي الانتخابات النيابية الملغاة حصل على نتائج هزيلة للغاية. وعلى يساره تتواجد مجموعات تروتسكية أبرزها، الحزب الذي تقوده السيدة لويزة حنون التي تحتفظ بعلاقات ودية مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

حزب جبهة التحرير الوطني: الجبهة التي قادت الجزائر في حرب الاستقلال الوطنية والحزب الذي قاد البلاد في مرحلة الاستقلال.

ظل دور الحزب قوياً بالتعاون مع الجيش لكنه لم يتمكن من لعب دور مستقل حتى في عهد الرئيس بومدين والعلاقة بين الحزب والجيش هي علاقة داخلية ففي الأصل ليس ثمة تمييز بين الحزب والجيش حيث الجيش هو جيش جبهة التحرير الوطني. ولأنه حزب حاكم وحيد، فقد كان حزباً ودولة في آن معاً، ويمكن القول أن الغالبية الساحقة من ضباط الجيش حتى وقت قريب هم مناضلون في جبهة التحرير، وبالتالي فمن الطبيعي الافتراض أن نفوذه ما زال قوياً في الإدارة والجيش. والسلطة الحالية بما فيها الرئيس في غالبيتها العظمى تنتمي إلى جبهة التحرير الوطني. وهذا لا يعني أنها تعبر بالضرورة عن موقف الجبهة(٣٢).

تعيش الجبهة حالة من التراخي ورغم الرصيد والتجربة والخبرة لم تسترجع بعد مكانتها القيادية في المجتمع. وتمتاز الجبهة بأنها تضم أفضل الأطقم السياسية القيادية في البلاد. إن معظم القادة السياسيين ذوي الخبرة والحنكة، هم قادة جبهة التحرير نفسها لكن غنى الجبهة بالقادة السياسيين الكبار لا يخلو من سلبيات كبيرة، فهؤلاء القادة غارقون في لعبة صراع المحاور والأجنحة التي أدت إلى شل فاعلية الجبهة بحيث تبدو الجبهة مفتقرة إلى روح المبادرة. وبوصفها في موقع قيادة الدولة لسنين عديدة، فقد اكتسب معظم قادتها نمط تسيير بيروقراطي مما عزل الجبهة فعلياً عن قواعدها

٣٢) تغير الأمر الآن بعض الشيء لغير صالح جبهة التحرير نظراً لحلول قيادات عسكرية شابة محل القيادات الجبهوية القديمة وكذلك نظراً لتشكل حزب جديد هو التجمع الوطني الديمقراطي الأقرب للنظام وإن كان الحزب الجديد يظل إلى حد ما واحداً من الظلال السياسية لجبهة التحرير.

وعمقها الشعبي بمواجهة حملة تشهير ضدها لم تتوقف منذ أحـــداث أكتوبـــر ١٩٨٨. وعلى المدى المنظور لا يوجد بديل سياسي لجبهة التحريـــر، فـــهي الحزب الرئيسي الوحيد الذي يصالح على الدوام بيـــن الجزائـــر وتاريخـــها، وبرنامج الجبهة ما زال الأكثر جدية والأعمق فـــهماً للظـــروف وللشـــروط الداخلية والخارجية على المستويات الإقليمية والعربية والدولية.

٣- الديمقراطية القاتلة والانتخابات النيابية الملغاة.

يرد البعض سبب العنف الجنوني المتزايد إلى حرمان الجبهة الإســـلامية من التمتع بثمار نصرها الانتخابي. إن الاستنتاج هنا لا يســـتند إلـــى مقدمـــة مسلم في صحتها. وهي مقدمة يمكن مناقشتها(٣٣).

في تقديري تتحمل إدارة الرئيس الشاذلي المسؤولية تاريخياً عن المســـار المؤلم الذي آلت إليه أحداث أكتوبر ١٩٨٨. لقد كانت إدارة ضعيفـــة وليـــس الضعف مسؤولية الرئيس الشاذلي. فهو رجل جاء إلى الحكم زاهـــداً بغـــير رغبة ذاتية. كان رئيساً حمله الحل الوسط إلى موقعه.

أثر مصادرة تامة لحرية التعبير عن الرأي عقب الحصول على الاســـتقلال أطلقت هذه الإدارة قدراً من الحرية انفجر كالبركان من جوف مليء بالطاقـــة الحبيسة، ولم تتدرج في إطلاق عملية التغيير. كما لم تحدد استراتيجية وطنيـــة لها ثوابتها وأسسها وضوابطها. إنها إدارة ضعيفة لم تكن مؤهلة لهذا الـــدور. لقد وصل الرئيس الشاذلي الذي يعيش اليوم في الظل إلى السلطة كحل وســـط بين قطبي الحزب الأقوى والأقدر، عقب وفاة الرئيس بومدين، وهمـــا الســـيد يحياوي والسيد بوتفليقة.

وعوض أن تكون الانتخابات المخرج من الأزمة فإنها كانت إيذاناً بفقـــدان السيطرة على الأزمة وإطلاقها لمدى أبعد.

٣٣) نظم الرئيس الشاذلي بن جديد الانتخابات النيابية فـــي ٢٦ كانون الأول / ديســـمبر ١٩٩١ حيث فازت الجبهـــة الإسلامية في الدورة الأولـــى بـــ ١٨٨ معقداً مـــن أصـــل ٢٣٢ مقعداً بينمـــا لـــم تفـــز جبهـــة التحرير الوطني سوى بـــ ١٦ مقعداً.

وليس من الواضح لماذا نظمت إدارة الشاذلي الانتخابات في الوقت الذي كانت نتائجها معروفة مسبقاً فهل انطوى الأمر على تقاسم للسلطة بين الطرفين؟ هل أراد الرئيس المنبثق من صفوف الجيش أن يتخلص من تأثيره الحاسم؟ هل أراد التخلص من ضغوط مراكز القوى في الإدارة والحزب؟

ربما نظم الفريق الرئاسي صفقة ما مع قيادة الجبهة الإسلامية فمن المستبعد أن يكون كل شيء تم ببراءة وروح رياضية عالية إذ أن الأيام التالية مباشرة أوضحت أن الجيش لم يكن في خندق الرئيس.

أوقعت الانتخابات الجزائر في ورطة لا مخرج لها ومن هنا يتجه الشك نحو الذين نظموا الصفقة، لقد كانوا يريدون وضع منافسيهم أمام الأمر الواقع الذي تشكل الفوضى البديل الوحيد له.

كانت الانتخابات وفق التوقيت وليس وفق المبدأ مغامرة مكشوفة ولا يمكن التذرع بالديمقراطية وتوظيفها عشوائياً وانتخابياً في لحظة أخذت ملامح منعطف بين السلم المدني والفوضى الدموية.

كانت النتائج نصراً لحزب وهزيمة لشعب ولوطن، فقد حصدت الجبهة معظم مقاعد الدورة الانتخابية. إنه نصر له مضمون اللغز. حصلت الجبهة على نصر انتخابي وليس على إجماع وطني وهو إجماع غير وارد نظرياً أو فعلياً، لكنه بتحليل الأرقام يتضح أن الجبهة حصلت على تأييد ربع عدد أولئك الذين لهم الحق بالتصويت، أي أن واحداً من كل أربعة جزائريين صوت لصالح الجبهة. وهناك ثلاثة جزائريين من أربعة يتراوح موقفهم من الضدية إلى اللامبالاة. وبتقديري فإن النصر الانتخابي في هذه الحالة يصبح مضللاً. نحن أمام حزب عقائدي واتته فرصة نظيفة للانقضاض على السلطة بمقاييس الشرعية القائمة، ولديه رؤية شمولية معروفة سلفاً. وفي أقل التقديرات فإنها تعطي لنفسها حق فرض تصوراتها على المجتمع. فهي مسبقاً تطرح إعادة

تصميمه، إنها تحويل ثوري للمجتمع ولا يوجد أي ضمان بأنها لن تدخل المجتمع في خضم دوامة شوهدت ملامحها في مجتمعات أخرى.

الآن بعد تبدد قوة المفاجأة يمكن استذكار أهم عناصر الصورة.

أولاً: ضمنت الجبهة الإسلامية صوتاً من كل أربعة أصوات مشيرة بذلك إلى نصر بأغلبية انتخابية وليس بأغلبية اجتماعية حتى على المستوى العددي.

ثانياً: إن تحليل الفئات التي صوتت لصالح الجبهة الإسلامية وشكلت الربع الفائز يعطي دلالات مهمة عن توجهات القوى الحية للمجتمع وخيارات الفئات الاجتماعية الرثة وغير المستقرة، البطالون، النساء الأميات، ومن المؤسف أنه لا تتوفر لدينا دراسة تحليلية تبين أثر هذه الفئات في صياغة النتائج الانتخابية.

ثالثاً: توافق الفوز الانتخابي للجبهة الإسلامية مع تصاعد حدة الخلافات مع قيادات الجيش[٣٤].

رابعاً: إن مناطق متميزة صوتت بقوة ضد الجبهة الإسلامية معبرة عن اعتراض جهوي وبغض النظر عن مبرراته فإنه إشارة خطرة لصانع القرار السياسي الوطني في وقت وظرف دولي بالغ الخطورة اكتسبت فيه القوى العالمية الكبرى حق التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث. وهي حالة تبدت ملامحها إثر حرب الخليج حيث سقطت الحدود بين المشاكل الداخلية. والمشاكل الدولية

خامساً: إن الاعتراض الإقليمي والدولي على النتائج المترتبة على الانتخابات من شأنه الزج بالبلاد في نزاعات محتملة مع محيطها وعالمها.

٣٤) طيلة سنوات الاستقلال كان الجيش الجزائري خصما ثابتا للإسلام السياسي خصوصا أثناء حكم الرئيس بن بلا والرئيس هواري بومدين وحتى في عهد الرئيس الشاذلي، فإن الجيش سحق بالقوة الحركة المسلحة التي قادها بويعلي في جبال البليدة. إن تاريخ العلاقة بين الطرفين رشح الجيش للاصطفاف في خندق مجابهة الإسلام السياسي.

إن عناصر الصورة لا تقرر إلى جانب أي طرف يقف إلى الحق لكنها تقرر أن الجميع في الجزائر في ورطة، وجدية الورطة وعمقها تكرس جسامة المسؤولية التي تتحملها كافة الأطراف.

هناك إصرار يتسم بروح مدرسية وتطهرية على وجوب السماح للجبهة الإسلامية ترجمة فوزها الانتخابي في الخطوة التالية وهي حكم الجزائر، وذلك حق لها نظرياً، غير أن مجال الطعن بديمقراطية الانتخابات وعقلانيتها لحظة ومقدمات لا يضيق، ويظل واسعاً.

أن الافتراض بأن تمكين الجبهة الإسلامية من الظفر بالسلطة كان الكفيل بتجنب الانفجار الراهن هو مجرد مغامرة ذهنية لأن أي تحليل نزيه يبين أن الاحتمالات الواردة تظل خطرة ولا يوجد احتمال جدي للابتعاد عن دائرة الخطر.

إن الجبهة الإسلامية لم تكن مهيئة للاشتباك مع قوى من خارج معسكرها كالجيش فحسب بل إنها مرشحة فعلياً للاشتباك مع قوى داخل معسكرها. فهي تنظيم سياسي انتصب على عجل ويضم عناصر لا تصمد طويلاً أمام اختبار الوحدة التنظيمية والسياسية والفكرية، وتدل خبرة التاريخ أن ثمة تعددية حتمية كامنة في الإسلام السياسي تفضي عادة إلى اقتتال أبناء الصف الواحد. فعند منعطف هام كقيام تجربة حكم إسلامية سرعان ما يظهر المعتدل والمتنور والوسطي والمتشنج والمتطرف وسلسلة لا تنتهي من التلاوين السياسية. وفي الظرف الجزائري اتضح على الأرض المسافات الجديدة الفاصلة بين الجبهة الإسلامية، وحماس، والجماعة الإسلامية المسلحة وتدور بين هذه القوى معارك وتصفيات ليست أقل شراسة من معاركها ضد المعسكر المقابل. وكذلك فالمعارك الدموية تدور داخل كل تنظيم على انفراد. ومهما قيل عن اختراق قوى الأمن لصفوف التنظيمات والجماعات الإسلامية وافتعالها بعض الحوادث الدموية وتغذيتها للصراعات داخل صفوف هذه

الجماعات، فإن هذا الاختراق الأمني هم خرق تكتيكي محدود يتعامل مع الظاهرة الموضوعية لكنه لا يصنعها. لأنه ببساطة لا يستطيع ذلك فما هو موضوعي لا تصنعه مؤامرة بوليسية.

٤- العنف: مساراً واحتمالات وخلفيات

كأية حرب تركت حرب التحرير الوطنية الجزائرية بصمات لم تنمح بعد. لقد فقد الجزائريون أكثر من مليون مواطن شهداء في تلك الحرب الشرسة. ولم تكن تلك إلا امتداداً لتاريخ طويل يبدو العنف واحداً من سماته البارزة، إلى حد يفسر صبر الجزائريين وتجلدهم أمام المحن.

الحرب الوطنية الجزائرية لم تعرف المزاح أبداً فطرد مستعمر متشبث بأرضهم تطلب منهم شدة وضراوة استثنائية في المواجهة ولسد الثغرات في صفوفهم، فقد كان عقابهم لعملاء الاستعمار رهيباً. إن الذبح كان سلاحاً نفسياً ردعياً. إن هذا الأسلوب في القتل هو من بقايا الماضي في تاريخ البشرية كلها، والعود لتفعيله يعني عدم الاعتراف المقصود بتطور تقنيات القتل التي أدت إلى تخفيف عذاب النفس البشرية وهي تجتاز لحظة انتقالها إلى الموت. وعدم الاعتراف هذا هو محاولة واعية مقصودة لإيصال الإرهاب النفسي والمادي إلى حدوده القصوى[٣٥].

منذ استقلال الجزائر وحتى منتصف الثمانينات تقريباً لم تظهر أية تنظيمات سياسية مسلحة وكان الظهور المسلح الأول لمجموعة "بويعلي" في منتصف الثمانينات قد سحق بتدخل الجيش في ولاية البليدة وساد الصمت بعد ذلك ليهتز الركود بشدة في مظاهرات أكتوبر ١٩٨٨ التي دفعت بالجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى مقدمة التشكيلات الحزبية. وكان فوزها في الدورة الأولى بالمعايير الانتخابية كاسحاً. ولم يتأخر الجيش بإعطاء إجابته بإلغاء فعلي لنتائج الانتخابات فاتحاً بذلك أبواب الجحيم[٣٦].

٣٥) إن شيوع الذبح بالأسلحة البيضاء هو تفعيل سلبي للذاكرة الجماعية التي تسجل هذه الممارسة ضد المستعمر والمتعاونين معه كوسيلة إرهاب قصوى.

٣٦) استقال الرئيس الشاذلي بن جديد بضغط من الجيش في ١١ كانون الثاني / جانفي ١٩٩٢ فاتحاً بذلك الطريق لإلغاء المسار الانتخابي حيث ألغيت الدورة الثانية للانتخابات المقررة في ١٩٩٢/١/١٥.

وهنا من الضروري أن نتذكر أن العنف المسلح قد اندلع فعلاً قبل إجراء الانتخابات وكانت أهم العمليات العسكرية قد نفذها حوالي خمسين رجلاً من الإسلاميين في منطقة قمار ضد ثكنة عسكرية، وقد اتهمت قيادة الجيش الجبهة الإسلامية بتدبير العنف المسلح. والصحيح أن قيادة الجبهة لا تتحمل مسؤولية ذلك العنف لكن علاقتها بقيادة الجيش كانت شديدة التوتر خاصة مع هيئة الأركان التي كان يقودها اللواء خالد نزار. وهو الرجل الذي برز بقوة باسم الجيش وقاد البلاد في لحظة مفصلية لعلها الأخطر في تاريخ الجزائر المستقلة.

تثبت عملية قمار أن قسماً من القوى الإسلامية كان يراهن على العنف المسلح بغض النظر عن الانتخابات ونتائجها. ولم يكن اعتبار إلغاء النتائج الانتخابية سبباً للعنف وإن كان قد أطلق له العنان وفتح أمامه طريقاً أوسع.

أدت العلاقة المتوترة بين الجبهة الإسلامية وقيادة الجيش إلى مضاعفات خطيرة لاحقاً ولعبت الشعارات الإسلامية دوراً أخطر في دق جرس الإنذار أمام قيادة الجيش وقوى سياسية واجتماعية أخرى. "فلا دستور إلا القرآن" هو الشعار الإسلامي الذي ترجم على أنه يعني إلغاء الدستور المدني للبلاد، الشورى فقط، والديمقراطية كفر ترجمت على أن الإسلاميين سوف يستعملون الديمقراطية لمرة واحدة فقط لكنهم سيدمرونها بعد ذلك ومن ثم الحكم بطريقتهم. أما أحاديثهم عن ضرورة محاسبة الوزراء والضباط و.... وكافة المختلسين والسارقين فقد أضفت على الحذر والريبة شحنة من الرعب والتحفز لمعركة فاصلة.

أثر الفوز الانتخابي للجبهة الإسلامية ساد إحساس واسع لدى قوى عديدة ومن ضمنها الجيش إنهم بسكوتهم إنما يضعون رقابهم تحت سكين جلادهم.

إن الحكم التاريخي على ما حدث لم يحن أوانه بعد، والحكم على أخلاقية ما حدث هو حكم ليس في متناول أحد.

حاول الجيش أن يعكس اتجاه التيار. والواقع أنه فشل. ومع هذا فلديه حجج ليست ضعيفة، فهناك من يجزم أن وصول الجبهة الإسلامية إلى الحكم كان سيفجر العنف أيضاً وربما بصورة أخطر وأوسع، فهل كانت القوى التي هزمها الصندوق الانتخابي ستلوذ بالصمت؟ وهل كانت الحركة الإسلامية قادرة على مواصلة طريقها دون أن تتشرذم وتتفجر بعنف على طريقة المجاهدين الأفغان؟ ويسجل لقيادة الجبهة الإسلامية أنه رغم إلغاء نتائج الانتخابات احتفظت بدرجة عالية من الهدوء والاتزان، ولم تعلن عن رغبة في التحول إلى العمل السري، أو تبني خيار العنف المسلح. لكن سلسلة ردود الفعل من جانب السلطة قادت إلى اعتقالات واسعة شملت قيادات الجبهة وكوادرها منتهية بإلغاء قانونية الحزب واعتباره منحلاً(٣٧). وقد بذل الجيش جهداً سياسياً كبيراً عندما استعان بالسيد محمد بوضياف الزعيم التاريخي الذي يعيش في المغرب، ونصبه رئيساً للجمهورية، لكن بوضياف اغتيل بعد أشهر من تنصيبه معطياً دفعة حارة أخرى لمسلسل العنف الدموي(٣٨).

لا يمكن الافتراض بأن قيادة الجبهة الإسلامية كانت مهيئة للانتقال إلى العنف بشكل منظم. وفي اختبارات عديدة برهن قائدها عباسي مدني عن شخصية لا تميل لحسم عنيف. وكان يتصرف وكأن وصول الجبهة إلى السلطة أمر مفروغ منه غير متنبه إلى طبيعة القوى التي تواجهه وقدراتها. ومع كل مزايا هذا الزعيم السياسي، فإنه لم يمنح خصومه أي قدر من الثقة والطمأنينة. ونجح فقط في بث جو من الريبة والمخاوف في لحظات التوتر الفاصلة التي عصفت بالمجتمع الجزائري بأسره. إن التطورات التي تلت إلغاء نتائج الانتخابات أعطت للعنف مداه الأوسع والأرحب، لكنها لم تكن مسببة له. فالعنف أسبق من الانتخابات نفسها ولعل عملية "قمار" دليل على هذا وكل ما حصل هو أن الجماعات المسلحة المنادية بالعنف المسلح قد أكسبت طرحها مصداقية كبيرة أمام الرأي العام وهو يلاحظ انقلاب الجيش

٣٧) ما بين كانون الثاني / جانفي وحتى آذار / مارس سنة ١٩٩٢ اعتقلت قوى الأمن آلاف الكوادر والناشطين من الإسلاميين فيما يبدو كخطوة احترازية. ومع أن معظمهم أطلق سراحهم لاحقاً إلا أن هذه الموجة من الاعتقالات أحدثت صدمة إضافية لدى أنصار الجبهة وشجع البعض على قبول اللجوء للعنف المسلح. وعندما قرر المجلس الأعلى للدولة حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ٤ آذار / مارس ١٩٩٢، اندفع الوضع الأمني خطوة أبعد على طريق العنف الدموي.

٣٨) اغتيل الرئيس محمد بوضياف بعد خمسة أشهر تقريبا على تنصيبه، على يد أحد الضباط المكلفين بحراسته.

على النتائج الانتخابية. من المؤكد أن الجماعة الإسلامية المسلحة هي الأكثر اندفاعاً للعنف، والأكثر ممارسة له. لكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بوصفها حزباً حديث التكوين غير متماسكة تنظيمياً، انتقلت كجسم فضفاض إلى العمل السري، وأوجدت في كل مكان خلايا وقيادات وكوادر شرعت بتنظيم العنف المسلح بشكل عملي، وبدون قرار مركزي مدقق ونظامي من القيادة السجينة والمفككة والمشردة.

لكن هذه القيادة السجينة لم تبادر إلى إدانة العنف وهو موقف يجعلها أقرب إلى قبوله. ومن الصعب تفسير هذا الموقف. وفي تصوري أنها حاولت تجنب انقسام علني بين قابل ورافض. علاوة على كونها كقيادة سجينة لم تشأ أن تتصرف كمن قدم تنازلاً للسلطة. كما أن شكوكها بشأن استجابة أتباعها لوقف العنف أمر وارد في الحسبان.

تتبرأ الجبهة الإسلامية من عمليات التصفية التي تستهدف المدنيين. ومن المستبعد أن حزباً سياسياً في مثل أهميتها يلجأ إلى عمليات العنف الوحشي. ويبدو أن ذراعها المسلح "الجيش الإسلامي" منهمك في مقارعة الجيش[٣٩]. وتنسب العمليات الدموية البشعة إلى الجماعة الإسلامية المسلحة وثمة من يتهم الجيش نفسه بشن عمليات تصفية أحياناً. لا شك أن الوضع معقد وهنا منطقياً عنف، وعنف مضاد ولا يستطيع طرف في الجزائر أن يتبرأ مما يجري، فالحرب لها منطقها. وهو منطق لا يخضع لضوابط العقل على امتداد مساره. لذلك فإن المشكلة ليست في بشاعة العنف من حيث أن القتل يتم بالسكين أو بالرصاص وإنما تكمن المشكلة في الجذر السياسي للعنف.

وتكمن الخطورة الكبيرة في المعارك المتزايدة بين سكان القرى والأرياف من جهة والمسلحين الإسلاميين من جهة أخرى، وهي خطورة إذا تصاعدت وتفاقمت تنذر بما هو أسوأ. كما أن الضعف البنيوي، وترهل القرار القيادي للجبهة الإسلامية يعني أن المزيد من البؤر والجماعات المسلحة التابعة لها

٣٩) أعلن الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي يقوده السيد مدني مزراق هدنة مع الجيش أواخر عام ١٩٩٧، وذلك للتخفيف من حدة العنف الدموي وللتضييق على الجماعة الإسلامية المسلحة وهي التنظيم الأكثر تطرفاً ودموية.

ستعبر عن موقفها الميداني وفق مستواها الثقافي والسياسي. ووفق مضمـــون فهمها الديني ومستواه. فلا أحد يستطيع أن يعرف أي مواطن تصنفه مســـلماً وأي مواطن تصنفه كافراً وهو تصنيف يقرر الآن الحياة أو الموت.

هل هي حرب أهلية؟ وصف مـــتزايد للعنـــف الـــذي تشـــهده الجزائـــر، والصحافة العربية لا تتحفظ في ترديد هذا الوصف. البعض يردد بســـذاجة، والبعض يجتهد بقدر من الصواب. والبعض الآخر يتمنى بـــالفعل أن يســـقط الجزائر في الجحيم، في جحيم الحرب الأهلية، وهو يسارع بفضح أحلامه.

ماذا تعني الحرب الأهلية؟

إنها انقسام واسع في صفوف الشعب عمودياً فيتشكل معسكر من مختلـــف طبقات المجتمع ضد المعسكر المقابل أو أفقياً ليتشكل معســـكر مـــن طبقـــة اجتماعية أو أكثر ضد المعسكر المقابل. وتنطلق مـــن تناقضـــات مصلحيـــة مستعصية بين طبقات اجتماعية واسعة. أو فئات وجماعـــات متمـــيزة دينيـــاً وطائفياً، لغوياً وقومياً وجهوياً. انقسام يمس ويمزق بعمق جوهـــر الـــتركيب السكاني، ويشمل في الغالب المساحة الجغرافية الحيوية لبلد أو أغلبيته.

إن الهياج العابر، والشجار الحاد ليس مؤهلاً لأن يوصف بأنه حرب أهليـــة والانفعالات والمشاعر الجامحة التي يطلقها عنف إجرامي بشع ليست عنوانـــاً لها. وفي الحالة الجزائرية لا يوجد صراع طبقي مكشوف عنيف، وما يجـــري بعيد عن أن يكون صراعاً تمثيلياً واعياً للطبقات، رغم كونه محمـــلاً ببعـــده الاقتصادي.

ينفي التجانس الديني إمكانية صدع ديني أو طائفي. ولا يوجد من يحمـــل السلاح لأسباب قومية أو لغوية أو جهوية. كما أن العنف محـــدود جغرافيـــاً، ففي بلاد مساحتها نحو ٢,٤ مليون كم مربع وسكانها يقتربون مـــن ثلاثيـــن مليون نسمة، فإن العنف يتركز في بؤر معينة في محيط العاصمـــة وولايـــة

البليدة القريبة منها وهو غالباً يتخذ شكل عنف دعائي ليفرض نفسه على وسائل الإعلام والسكان. إن بشاعة العنف وإتقانه ليست دليلاً على قوته من جهة أو دليلاً على أن النظام بات ضعيفاً.

الجزائر بجبالها الصعبة وغاباتها يمكنها أن توفر الملجأ الأمن لبضع آلاف من المسلحين المصممين وليس ما يمنع من أن يواصلوا الاستنزاف الدموي لسنوات عديدة قادمة.

في العاصمة الجزائرية أقل من مئتي فدائي هم الذين نظموا وخاضوا ببطولة نادرة ما عرف باسم معركة الجزائر العاصمة في الخمسينات. وقد تسببوا في إرهاق الجيش الاستعماري الذي أحال العاصمة إلى ثكنة حربية، لكن الاختلاف الجلي هو أنهم بعددهم الضئيل كانوا يمثلون شعباً بأسره كانوا يحملون حلم الحرية والاستقلال، كانوا ضمير شعب. في معركتهم تلك صنع بن مهيدي، وحسيبة بن بوعلي، وعلى لابوانت فخر الشعب الجزائري ومجده للأبد.

لا يشك أحد بأن العنف الراهن يؤذي الجزائر لكنه لا يزيد على ذلك فليس صحيحاً ما تصوره بعض الأقلام بأن الجزائر تجثم على ركبتيها، إنها بمواجهة عنف ليس له حظوظ جدية. ولكي تكون له فاعلية التغيير يجب أن تكون له رسالة مقبولة شعبياً على الأقل. وهو أمر غير محقق اليوم.

ولعل الأبعد عن الصواب هو رؤية الجزائر وكأنها مهددة بالتحول إلى نسخة أفغانية. فالجزائر متماسكة دولة وشعباً. وفي أصعب الظروف وفي لحظات الأزمة الحرجة تماسكت مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، ولا يوجد إيحاء بخطر وشيك بهذا الاتجاه. ولا يوجد أي سبب يغذي احتمال انقسامات كتلوية، فما من منطقة أو جهة تملك مبررات التخندق ضد جهة أخرى، أو مجموعة سكانية كبرى ضد أخرى، ولا توجد أخطار انفصالية. إذ ما زال الأمر يتعلق بأفراد من مختلف الطبقات، والفئات والمناطق ينتظمون

في جماعات مسلحة يعبرون بعنف عن وجهة نظر وتصورات معينة، وهو خطر غير قادر على تهديد الجزائر استراتيجيا، خصوصا، وأنه في المعطيات القائمة لا يمكن أن تحظى هذه الجماعات بأي دعم عملي فعال من جانب دول الجوار العربية والإفريقية ولا عبر البحر. ولهذه الدول مصالح مطابقة لمصالح الجزائر باتجاه دفع خطر انتشار العنف المسلح. ورغم الخلاف الجزائري المغربي بشأن الصحراء الغربية، فإن المغرب يتضرر من انتشار العنف المسلح بالقدر نفسه الذي تتضرر فيه الجزائر. وهذا يبدد الشكوك التي تذهب بهذا الاتجاه. إن انتفاء خطر الحرب الأهلية يعزز هيبة الدولة الجزائرية إقليمياً ودولياً، كما أنه يحصنها بوجه التدخل الدولي المحتمل(٤٠).

٤٠) تعالت أصوات دول عديدة مؤخرا كحال فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة. وفي سعيها للتدخل، فإنها تحاول النفاذ إلى مسرح لا تريد أن يحتكره الآخرون. كما أن تخوف هذه الدول من تطورات الصراع يجعلها تؤكد حضورها آنيا تحسبا للمستقبل. وحتى الآن تظل احتمالات تدخل أجنبي عملي ضئيلة خصوصا مع استمرار سلامة المنشآت النفطية.

٥- التدخل الأجنبي: اتهامات واحتمالات

ربما تتساوى الدول بغير استثناء عندما تنسب وتفسر مشاكلها الداخلية بتدخل خارجي. إن التفسير التآمري هو تفسير جاهز غالباً: الأجانب هم السبب. ولعل المبررات التي تدفع إلى الترويج لهذا التفسير معروفة.

وحقيقة فإن حدود التدخل الخارجي في المعضلة الجزائرية محدود للغاية، ما دامت الجزائر متماسكة دولة وشعباً، والاحتمالات الممكنة والواردة هي دعم مالي ودعم إعلامي وبعض التسهيلات في الحركة والاتصالات الأجنبية. أما احتمال الدعم المسلح فهو غير وارد بسبب سيطرة الدولة على حدودها، ثم بسبب عدم تعاطف دول الجوار مع الجماعات المسلحة أو مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ أيضاً، وهذا لا ينفي بعض الخروقات المحدودة والمعزولة.

الدعم المالي وارد من قبل بعض الدول والمنظمات والشخصيات، لكنه بغير أثر حاسم على الأرض. وعموماً فإن الجاليات العربية في أوروبا توفر دعماً مالياً للحركات الإسلامية في مختلف الأقطار العربية ويتم ذلك تحت

عناوين العمل الخيري الإنساني. وبصدد الدعم الإعلامي فالأمر مرهون بالسياسيات للدول والأحزاب والأشخاص فمن المؤكد أن هنا من يرى فيما يجري في الجزائر على أنه بشرى تهيئ الفرصة لظهور ما يعتقد أنه دولة إسلامية.

في أواخر هذا القرن حيث التقدم الهائل في وسائل الاتصال، وحيث تتداخل المصالح بين الشعوب والأمم، بات من الصعب جداً أن تعد مشكلة بحجم المعضلة الجزائرية مجرد مشكلة داخلية يكتفي الآخرون بمشاهدتها عن بعد. ويوافقون طواعية على تركها للجزائريين فقط. ففي عالم اليوم، فإن أي حدث جدي يهز بلد ما يتردد صداه في كافة أرجاء العالم وتتوافق ردود الفعل مع المصالح، وتبعاً لذلك تتحدد درجة الاهتمام أو اللامبالاة.

إن حلم دولة بأن تترك وشأنها لم يعد أكثر من حلم. ودولة كالجزائر لا يمكن إلا أن تكون موضع اهتمام العالم. اهتمام بات متزايداً دون أن يبلغ حد التدخل. هناك ما يلفت النظر بالنسبة للجزائر ومصر خصوصاً وهو احتضان بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة لشخصيات معارضة ومنها الإسلامية. وهو أمر يحير بعض الملاحظين. إذ كيف تؤيد أمريكا مصر رسمياً بينما تحتضن خصومها السياسيين؟

ينسى البعض خصائص الديمقراطية الغربية التي تتيح ببساطة هذا السلوك. وثانياً فإن هذه الدول لا تستطيع أن تراهن على أحد أطراف اللعبة إذ أنها تحتاط باستمرار للحظة تغيير سياسي محتمل. وفي العالم الثالث عموماً يتسم توازن القوى الداخلي بالتقلب، فضلاً عن أن احتمالات التغيير الفجائي، الانقلابي العنيف أو السلمي، واردة. وبحكم خبرتها لا تبني هذه الدول موقفها على أساس الاطمئنان لديمومة الحكومات القائمة واستبعاد وصول المعارضة إلى السلطة.

تحتضن أمريكا السيد أنور هدام، ويعيش في ألمانيا السيد رابح كبير، وهما من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي فرنسا وبلجيكا وغيرها توجد شبكات دعم وإسناد لمختلف ألوان التيار الإسلامي. والأمر نفسه بالنسبة إلى عشرات ومئات من قادة ورموز المعارضة الإسلامية والوطنية من مختلف الأقطار العربية الذين يعيشون وينشطون في البلدان الأوروبية. إن أوروبا تحتفظ بخط الرجعة وبالبديل باستمرار(٤١).

وفي تقدير شائع ينظر للجزائر على أنها حلبة صراع مصالح أمريكي فرنسي وتصل المبالغة إلى حدود تصوير الجزائريين إلى فريقين يتصارعان لحساب باريس وواشنطن. وهذا التقدير المبسط والمتسرع يتجاهل عدداً من الحقائق منها:

أولاً: إن التنافس التقليدي ذا الجذور الاقتصادية بين الدول الغربية له ضوابطه وهو لا يصل إلى مستوى الصدام العنيف الحاصل في الجزائر.

تدرك الولايات المتحدة خصوصية الوجود والنفوذ الثقافي واللغوي الفرنسي، وكثافة علاقات التبادل والمصالح الاقتصادية الفرنسية الجزائرية، وكذلك وجود جالية جزائرية ضخمة في فرنسا تؤمن قناة وصل حيوية بين البلدين.

إن المصالح الأمريكية، وخاصة في قطاعي النفط والغاز، مضمونة، وليس ثمة تزاحم فرنسي أمريكي من شأنه دفع الطرفين إلى التصادم. إن المصالح الأمريكية في الجزائر قديمة وحتى الرئيس بومدين المندد تقليدياً بالإمبريالية عمل على تنويع الشركاء الكبار للجزائر، وعلى نهجه سار الشاذلي. ومازالت الجزائر تقيم علاقاتها الاقتصادية الكبرى مع الدول الصناعية الكبرى فرنسا، الولايات المتحدة، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا.

٤١) علاوة على تحوط الدول الغربية من وصول المعارضة للحكم في بلد عربي ما فإنها باحتضانها لرموز المعارضة تحتفظ بورقة مساومة ضاغطة في حوارها مع النظام القائم.

وجميع هذه الدول بل ودول صغيرة أخرى تستطيع أن تؤمن مصالحها في الجزائر دون أي مبرر إلى المواجهة المباشرة أو بالوكالة.

ثانياً: الجزائر ليست بلداً مفتوحاً للصراعات الأجنبية فمنذ استقلالها تميزت حكوماتها بتصميم متشدد للحفاظ على الكبرياء الوطني وهذا تصميم يتلاءم مع بلد ضحى بخيرة أبنائه لنيل استقلاله. وفي ذروة الحرب الباردة وحالة الاستقطاب السائدة عالمياً أظهر الجزائريون استقلالية كبيرة في تعاملهم مع الشرق والغرب. ورغم صداقتهم لموسكو إلا أن السوفييت كثيراً ما تذمروا من عناد بومدين وجموحه.

ويلاحظ المراقب للشؤون الجزائرية أن الشعب الجزائري شديد الحساسية تجاه الأجنبي لدرجة أنه حتى اليوم تتراجع شعبية أي زعيم سياسي جزائري بمجرد اختياره المنفى الأجنبي بديلاً للنضال من داخل الوطن. وهذا هو حال السيد حسين آيت أحمد اليوم الذي سبب وجوده الاختياري في فرنسا تراجع مكانته في الجزائر بوصفه زعيماً وطنياً تاريخياً بما في ذلك منطقة القبائل حيث يتقدم باطّراد منافسه السيد سعيد سعدي المعارض على أرضه.

وما من شيء يتوحد الجزائريون ضده أكثر من التدخل الأجنبي، أو التعاون مع الأجنبي، وهذا إدراك لا يغيب عن أذهان السياسيين سواءً أفي السلطة أم في المعارضة. والذين غابت عنهم هذه الحقيقة دفعوا الثمن من رصيدهم الوطني.

٦- آفاق الأزمة الجزائرية

تنتهي الحروب عادة إلى غالب ومغلوب، وهي نهاية تظل ظرفية، بيد أن النزاعات الداخلية تستطيع أن تنتهي من حيث تبدأ، إذ أن النصر فيها يتساوى مع الهزيمة.

في الحرب الأهلية الأمريكية انتصرت الحرية على الاسترقاق الذي شكل كابحاً لتطور قوى الإنتاج للرأسمالية الصاعدة على مستوى الدولة الغنية، غير أن المجتمع بأسره غرق في النتائج المأساوية للحرب، وتقاسم الجميع بحراً من الدماء والدموع.

وفي الحرب الأهلية الإسبانية انتصر فرانكو والفاشيون، لكنه اتضح أن الهزيمة لم تلحق بالجمهوريين فقط، بل بالمجتمع الإسباني بأسره. فلكي يتمكن فرانكو وحده من التنفس لفظت الديمقراطية أنفاسها لعشرات السنين. واحتاجت إسبانيا نصف قرن لتستعيد نبضها الإنساني وتلتحق بعصرها.

أما في المثال اللبناني الأقرب، فإن من الصعب جداً استثناء أي طرف من الهزيمة، إذ تتوزع الهزيمة على مختلف أطراف اللعبة. وقد أعاد اللبنانيون اكتشافهم القديم بأنهم لبنانيون لا يستطيعون الخروج من جلدهم، ولا يستطيعون تمزيق شروط الجغرافيا والتاريخ إلا بتمزيق أنفسهم.

فأي جديد في أن لبنان عربي؟! هل أن تكرار اكتشاف بديهية قديمة يتطلب هذه الكلفة الانتحارية؟!

وأخشى بعد أن يغرق الجزائريون في بحر من دمهم أن يكتشفوا أنهم مسلمون، وأنهم مختلفون حول ما هم متفقون عليه، وعلى ما هم عليه بالفعل، ليكتشفوا أنهم جميعاً في النهاية جزائريون قدرهم أن يتقاسموا الأرض نفسها، والهواء نفسه، وهو اكتشاف لا يلزمه هذا القدر المفرط من الجنون.

في الجزائر اليوم، لا توجد شروط، ولا أبعاد حرب أهلية رغم كل الهواجس والمشاعر ولا توجد كذلك الفرصة لنصر وشيك حاسم لأي من أطراف الأزمة. وهذه ميزة كبرى ترجح كفة حل سلمي للأزمة، وتعزز إمكانية تحقيق تسوية واقعية.

تفتقر الساحة السياسية إلى حزب أغلبية أو تشكيل سياسي مركـــزي بعــد تراجع المكانة القيادية لجبهة التحرير الوطني، ثم الـــتراجع التـــالي المـــتزايد لنفوذ الجبهة الإسلامية للإنقاذ وشعبيتها. وهذا يعنـــي أن اللوحـــة السياســية تتشكل من تنوع حزبي واسع ليس له مركز قيادي. وبالإضافة إلى الجبـــهتين فإن القوى الأكثر تأثيراً هي جبهة القـــوى الاشـــتراكية وحمـــاس والنهضـــة وحزب التجمع لأجل الثقافة والديمقراطية. وحزب السلطة الحاكمة وهو إلـــى حد ما يمثل قوى وشخصيات وقواعد في جبهة التحرير الوطني والجيش.

تظهر هذه اللوحة أن التيار الوطني المحافظ ببعـــده العروبـــي الإســـلامي المعتدل هو المؤهل لأن يشكل استقطاباً واسعاً وقوياً لتسيير دفة الحكم.

ولا يتيح الشرط الموضوعي الراهن نصراً مكرراً للتيار الإسلامي، حيـــث أن قوى اجتماعية وفئات وجهات هامة لن تتيح له هذه الفرصة علاوة علـــى تراجع شعبيته.

إن مساحة اللقاء بين التيار الوطني العروبـــي والإســـلامي هامـــة وهـــي مرجحة أكثر من غيرها لقيادة المرحلة المقبلة. دون أن يكون المقصــــود أن هذا التيار قادر على احتواء التيار الإسلامي كله. إذ سوف تظل أقسام هامــــة من الجهة الإسلامية للإنقاذ والجماعات الإسلامية المسلحة شـــاهرة الســـلاح بوجه السلطة وأن استمرارها بممارسة العنف لأشهر أو لسنوات قادمة أمــــر وارد بقوة دون أن تشكل خطراً استراتيجياً على الجزائر التي لديها إمكانيـــات كبيرة للتكيف مع وضع يظل العنف المسلح أحد عناصره لمدة طويلة.

في سعي الحكومة الجزائرية الحالية لاستعادة الســـلم المدنـــي، واســـتبعاد العوامل والمسببات المفجرة والمثيرة للانقسام، فإن الأحزاب التي تقوم علـــى أرضية دينية أو لغوية أو قومية أو جهوية لن يســـمح لـــها بالمشـــاركة فـــي الانتخابات المقبلة علاوة على حرمانها من الشرعية أصلاً.

إن الانتخابات المنتظرة منفردة ليست حلاً بقدر ما هي خطوة باتجاه تفكيك الأزمة، وهي خطوة ضخمة باتجاه حسم الشرعية وهي تتمة للانتخابات الرئاسية الأخيرة. لكن تظل الانتخابات المقبلة رغم وجاهتها خطوة غير مضمونة باتجاه الحل ما لم تتفق القوى السياسية الرئيسة على برنامج محدد وملزم لتذليل الأزمة[٤٢].

قبيل إجراء الانتخابات يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

أولاً: لا يمكن أن نتوقع حلولاً سريعة للأزمة ولعل الانتخابات خطوة في الاتجاه الصحيح، وإذا أسفرت هذه الانتخابات عن تشكيل حكومة أغلبية برلمانية فإنها تستطيع استناداً إلى التأييد الشعبي وبالتعاون مع المؤسسة الرئاسية أن تباشر مشروع إنقاذ وطني. إن مثل هذه الحكومة المستندة إلى برلمان منتخب ستضيّق من مساحة الأزمة بما في ذلك تحجيم العنف المسلح من مختلف مصادره. وسوف تتراجع كل الأطروحات التي تعتقد بإمكانية التعاطي مع الأزمة من زاوية الإقصاء والإلغاء التعسفي أو الدموي.

ثانياً: إن تماسك مؤسسات الدولة وثباتها مع الانتشار المحدود للعنف يقدم ورقة إضافية مهمة لصالح نجاح حل سياسي سلمي للأزمة الراهنة.

ثالثاً: أي تصور لكسر حلقات الاستعصاء في الأزمة سيكتسب قدرة أكبر على النجاح إذا تضمن الاعتراف بمكانة التيار الإسلامي المعتدل وأهميته. وأي تجاهل لهذه الأهمية سيجعل إمكانية إيجاد مخارج للأزمة أصعب، ويزيد من تكاليف إدارة الأزمة وأعبائها.

وثمة خطأ فادح ينطوي عليه ذلك التصور الذي يفترض إمكانية القفز على المشاركة الإسلامية في صياغة حلول الأزمة. وأعتقد أن هذا الأمر مطروح في الجزائر وفي معظم الأقطار العربية.

٤٢) أجريت الانتخابات النيابية بالفعل وكذلك الانتخابات البلدية والولائية خلال أشهر العام ١٩٩٧، وقد أسفرت عن تكريس حزب التجمع الوطني الديمقراطي المقرب من الرئيس بوصفه الحزب الأول.

إن الادماج السلمي للإسلام السياسي في الحياة السياسية العامة، هو تحـد يواجه العالم العربي بشكل عام وإذا تم الإفلات منه اليوم فقد لا يكـون ذلـك ممكناً في الغد. وهذا أمر ترجع أهميته إلى مركزية الإسلام في الحياة العربية عموماً.

"إن خصائص الإسلام الشمولية، والتاريخ الملحمي لسيرته وسيرة أعلامـه وقادته أكسبته جاذبية لا تقاوم من قبل الغالبية الاجتماعية. إن الإنسان العـادي في أي قطر عربي يرى الإسلام تجسيداً للمثل والقيم الأكثر سمواً. فالعدالـة والحرية والمساواة، وكل ما يتطلع إليه الإنسان من الفضائل لا يمكن تحقيقـها بغير التزام إسلامي. إن الذاكرة الجماعية للعرب وللمسلمين عموماً تختـزن الإسلام في أعماقها بوصفه صانع مجدها، ومحقق ذاتها، ويكسبها في لحظات المحن والشدائد طاقة لا تنضب على الصبر والمقاومة. لقـد ظـل الإسـلام عنصر توحيد للشعب الجزائري، أكثر من الأقطار الإسلامية الأخرى لأسباب عديدة، مما جعله المعلم الثابت الذي يهتدي به الجزائري إلى نفسه"[٤٣].

في الجزائر وفي معظم الأقطار العربية تظل مسألة مشاركة الإسـلاميين في ائتلاف حكومي وفي مجمل الحياة السياسية ذات مغزى إيجـابي، فـهي استجابة لواقع اجتماعي تاريخي أولاً، ثم هي امتحان عملـي لوجهـة نظـر متلهفة وتواقة لفرصة تطبيق عملي ومن شأنها أن تبدد الحمـاس المحتبـس والبريق الوهاج لتصورات أدى عدم اختبارها إلى جعلها أقرب لوعد سـحري مقدس.

وليس أقل أهمية عزل المجموعات المتطرفة المتعصبة دينياً.

إن هذا الإدماج لا يعني أن هذه الإسلاموية ستقود المجتمع بقدر ما ستكون طرفاً في قيادته.

٤٣) من مقالة سابقة نشـرتها في صحيفة المجد الأسـبوعية الأردنية في مسـتهل سـنة ١٩٩٦. وتجدر الإشارة إلـى أنه تمت الاستعانة بعدد كبـير مـن الصحـف الجزائريـة المكتوبة بالعربيـة كـالخبر والشعب والمكتوبة بالفرنسـية وخاصة جريدة الوطن.

رابعاً: لإيجاد استقرار سياسي بعيد المدى يتجاوز الاطفاء المؤقت للحريق فإن المعالجة المنتظرة شاملة وجريئة انطلاقاً من تعريف الأزمة كأزمة مركبة، متعددة المستويات ولا يمثل العنف فيها سوى المستوى المتفجر البارز. إن مرحلة ما بعد العنف هي الأصعب ويتحتم إبطال مفعول الكثير من الألغام الكامنة: فمشكلة اللغة الأمازيغية مدرجة على اللائحة، ومشكلة الصحراء الغربية تلقي بثقلها على مستوى المغرب العربي، ومشاكل الجالية المهاجرة في فرنسا تتفاقم في ضوء التراجع الاقتصادي والثقافي هناك واشتداد ساعد اليمين المتطرف، وقضايا الحدود مع بعض الجيران تبقى قائمة، كما أن أي تآكل جدي في هيبة الدولة الجزائرية سيحرك الأطماع في الصحراء الجزائرية الشاسعة والغنية باتجاه خلق إمارات نفطية على النمط الخليجي.

خاتمة: الشعب الجزائري صانع الأمل والمستقبل

لم تنطلق الأزمة من عامل واحد، أو تسبب بها عامل معزول، إن عوامل عديدة متلاقية تشكل منظومة تتبادل التأثير لتصنع تأثيرها الكلي المشترك. إن فعلها ينظر إليه بوصفه نظاماً من المؤثرات المتلاقية مما يثقل العبء على الشعب الجزائري، ويرفع من كلفة الحلول الممكنة. وريثما يحل سلم مدني راسخ سوف تستهلك الجزائر وقتاً ثميناً ودماً غزيراً.

إن الجزائريين الذين أدهشهم ما آلت إليه بلادهم الأمنة والمسالمة والفتية لم يفقدوا القدرة على صياغة تجربة أخرى عظيمة يدهشون بها العالم مثلما فعلوا من قبل، حين افتدوا استقلالهم بأغلى ثمن، بأكثر من مليون شهيد من شعب كان تعداده أقل من عشرة ملايين.

الشعب الجزائري شعب متميز بانفتاحه على عالمه، وبتواصله مع محيطه العربي والأوروبي، ولديه كل ما يسمح ببناء تجربة تستلهم مرجعيته الحضارية مع انفتاح خلاق على معطيات العصر.

ورغم الانطباع السلبي الذي يتركه فعل العنف الوحشي، فإن عنصر الاستنارة والحداثة غني جداً في المجتمع الجزائري. إن التعلق بالحريات الفردية هو قيمة راسخة في المجتمع الجزائري، وهي قيمة تشكل ضمانة مستقبل ثمينة. إن مزايا الجوار العربي الأوروبي وكثافة الاتصال البشري والإعلامي بين ضفتي المتوسط، يتيح فرصة تطور أكثر سرعة وأكثر عصرية مقارنة بأقطار عربية أخرى.

إن المصالح الحقيقية للشعب الجزائري سوف تعبر عن نفسها وتنتصر في نهاية المطاف. وليس من الصحيح أن تنسب إلى هذا الشعب هذه الجرائم المروعة والوحشية وهو ضحيتها بالذات، وهي التي تقتات من دمه ودموعه يومياً... لقد اختبرت طيبة هذا الشعب في ظروف أكثر دقة وصعوبة. إن روح المسالمة والتسامح أقوى من أن تمسها هذه الزوبعة الدموية، ففي ذروة أعمال الاغتيال العنصري في فرنسا ضد العمال الجزائريين لم يتعرض أي مقيم فرنسي في الجزائر لأي رد انتقامي. إن العنف ضد الأجانب مثلما هو ضد الجزائريين أنفسهم هو اجتهاد سياسي يستند إلى فهم خاص لجماعات سياسية هامشية يهدف إلى خلق أكبر قدر من الإحراج والإيذاء للنظام.

لقد سبق وأن رأى العالم بأسره كيف تحول الأجانب إلى رهائن في خضم الحرب الأهلية اللبنانية وهو أمر لا يحسب على الشعب اللبناني المتميز بوداعة وحسن ضيافة يحسد عليها.

أي شيء وأي هدف نبيل يبرر ذبح الجزائر؟ من الذين يبحثون عن رؤية الجزائر جسداً ممزقاً؟ ماذا يفعلون بالجزائر التي يحولونها إلى جثة هامدة؟ الذين لديهم مشروع لمستقبل الجزائر، ألا يحتاجون إلى الجزائر نفسها لبناء

مشروعهم المستقبلي؟ أين وكيف يبنون مشروعهم إذا نجحوا في تغييب الجزائر، في ذبحها، في دفعها إلى الفناء.

إنه مشروع يتصف بالعبقرية ذلك المشروع الذي يريد إحياء الجزائر عن طريق قتلها! مشروع يريد تدمير حاضرها لبناء مستقبلها! مشروع يريد قتل حي وإحياء ميت! سمع العالم وشاهد مشروعاً مماثلاً في كابول يسجل له بحروف من الدم والجماجم تحويل وطن حي إلى وطن ميت ومقبرة حية، مقبرة جماعية.

الموت المقيم في الجزائر هو وباء قاتل يستطيع أن يتم دورة كاملة في العالم العربي بأسره ورغم خصوصيات جزائرية فإن أكثر من عامل مشترك يقوم بين الجميع في العالم العربي. والتطرف الديني هو أحد أهم هذه العوامل، بيئته خصبة، وشروطه نشطة وإفلاس الخطاب الرسمي العربي يفتح أمامه مزيداً من الآفاق. ويشحذه بالمزيد من العزم والتصميم. في الجزائر، وفي مصر وحيثما لاحت فرصة، فإن لهؤلاء التصورات نفسها. ينتظم هؤلاء في جماعات تعزل نفسها عن المجتمع، وتقف في الجهة الأخرى. ينقسم العالم لديها إلى مسلمين وكفرة، تسارع لامتشاق السلاح، ترى وتضع نفسها في موقع الوصاية على المجتمع، ترى صلاحه وخيره في فرض تصوراتها. الخير له ما تراه هي، وتنسبه إلى الإسلام. وكل من يختلف معها لا يتفق قليلاً، يناقش، يشاركها التفكير، يصبح معادياً للإسلام. ويحل دمه. إنه تصور لا يبقي مكاناً لوجهات النظر الأخرى سوى المحارق والمجازر، إنها ذهنية لا تنطوي على أي قدر من التسامح، وترى في إرادتها الإنسانية الضعيفة تجسيداً لإرادة الخالق الكلية، وتكتسب من هذا الإيمان الساذج والمدمر حماساً بغير حدود في معاركها ضد أولئك الذين ارتفع بهم سوء حظهم إلى مرتبة الكفار.

يتأمل العالم العربي ما يحدث بكثير من سوء الفهم، وبقليل من المبالاة. لا أعتقد أن الأمة العربية عاجزة تماماً. إن القوى الحية في هذه الأمة مطالبة باستخلاص العبر مما يحدث. وأن تهب بوعي وبشجاعة إلى جانب الشعب الجزائري في المحنة المفروضة عليه. وهو الشعب الذي كان إلى جانب أمته طليعة في كل معاركها.

إن الذين صنعوا المأساة غابوا عن المسرح، ولكن ليس قبل أن يرموا حجرهم الثقيل في البئر الجزائرية العميقة... فكم من العقلاء والحكماء تحتاج الجزائر لانتشال حجر قدّ من صخرة سيزيف الراعفة. إن البر كامي فرنسي لكنه جزائري كذلك. زمن من دم سينقضي ريثما يعود كامي فرنسياً فقط عائداً إلى أمه الحقيقية الوحيدة.

أدى الاغتيال المثير للرئيس محمد بوضياف إلى ظهور شكل جديد لتسيير شؤون الدولة، وهو المجلس الأعلى للدولة الذي قاده لعامين متتاليين السيد علي كافي. وما كان لهذا الوضع الاستثنائي أن يستمر، لقد كان مجرد تهدئة للحظة ساخنة، وأظهر الجزائر بغير رئيس فعلي يجسد هيبة القرار ووحدته، ولهذا عادت المحاولات لتتجدد في لحظة هدوء وتماسك. وأوشك الجزائريون في المؤتمر الوطني الموسع الذي أعقب انتهاء مدة ولاية السيد علي كافي أن يقنعوا السيد عبد العزيز بوتفليقة بقبول المنصب الرئاسي، إلا أن هذا السياسي المخضرم رفض هذا المنصب الذي كان قد نافس عليه زميله الصالح يحياوي عقب وفاة الرئيس بومدين. كانت العبرة المستخلصة آنذاك أن الرجل يريد مساحة استقلالية أكبر مما يستطيع الجيش أن يتخلى عنه. وفي هذه اللحظات برز اسم الضابط المتقاعد الأمين زروال، وهو اختيار حظي بثقة رجل الجيش القوي اللواء خالد نزار الذي يلزم الظل منذ ذاك الحين. إن قبول الأمين زروال لمنصب الرئاسة بكل مسؤولياته الثقيلة كان المخرج الصعب للحظة استعصاء مرت بها الأزمة.

أطل الرجل الذي كان نأى بنفسه في عهد الشاذلي على نحو جلب إليه احترام أوساط عديدة. وبتميزه هذا، ضمن نظرة وتعاملاً خاصاً من رفاقه في الجيش جعل منه الملجأ لهم في لحظة عسر.

لقد فاز الرئيس بنسبة معقولة تزيد عن ٦٠ % في انتخابات لم يطعن بنزاهتها، فمثلت تصفية ديمقراطية لانتخابات كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ التي حصدت ثمارها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وأرّخت تلك الانتخابات لسفر سياسي جديد في الحياة السياسية الجزائرية، وكانت أول اختبار ديمقراطي منظم وشامل يظهر تبدل مجرى الاتجاه العام المتعاطف مع الجبهة، ويبرز خارطة سياسية جديدة بتناسب جديد بين القوى والشخصيات الحزبية. فاتضح الوزن المهم والمتزايد لحركة حماس بقيادة الشيخ محفوظ نحناح، واتضح بقوة كافية التقدم المطرد لحزب التجمع بقيادة السيد سعدي على حساب النفوذ الجهوي للسيد حسين آيت أحمد.

في إطار الإمساك بزمام الأزمة، جاءت النصوص الرسمية التي تحدد الممنوعات أمام النشاط الحزبي، فاشترطت النصوص أن لا تقوم الأحزاب السياسية على أسس دينية أو عرقية أو لغوية أو جهوية وهي صيغة تشخص المخاطر المحتملة في الجزائر. وفي نفس الوقت تحاول التحصن ضد مفاعيلها الراهنة والمستقبلية. وعلى الأرض لم يكن لهذه النصوص أثر كبير، فكافة القوى التي استهدفتها هذه التدابير ما زالت قائمة بقوة، وحتى الجبهة الإسلامية للإنقاذ قائمة بدورها بأشكال وتعبيرات متعددة. والواقع أنه لا يوجد في الشروط القائمة قانون يستطيع أن يمنع تشكل أحزاب سياسية ذات مرتكزات دينية أو أحزاب ذات نفوذ جهوي ما دام الواقع الاجتماعي الثقافي يشكل نبعاً وسنداً مادياً لهذه الأحزاب.

ومثلما تقول حكمة قديمة "إذا طردت ما هو طبيعي من الباب فإنه يعود من النافذة"، وعلى وجه الخصوص، فإن إغراء الخيار الديني يظل قائماً،

ليس في الجزائر فحسب، بل في العالم العربي كله. فأكثر من قطر عربي يصطف على القائمة ما لم يختل توازن الحالة الراهنة لصالح خيارات قومية أو يسارية. إن تراجع القوى القومية واليسارية غالباً ما ترجم إلى كسب مضمون للقوى الإسلامية بالمعيار التنافسي الضيق. وتستفيد هذا القوى ومنذ عدة سنوات من نهوض الأيديولوجيا المحافظة والتقليدية على المستوى العالمي.

المخرج الديمقراطي للأزمة

عقب الانتخابات الرئاسية، تقدمت الجزائر خطوة أخرى إلى الأمام بتنظيم انتخابات نيابية. وحملت هذه الانتخابات إلى البرلمان الحزب الأحدث في البلاد وهو التجمع الوطني الديمقراطي، الحزب الذي تأسس في كنف النظام، وإلى جانبه "جبهة التحرير الوطني" و"حماس" وتشكيلات أخرى أقل نفوذاً في البرلمان الجديد.

ورغم أن الطعون بنزاهة الانتخابات كانت ملحوظة، إلا أنها ظلت خافتة الصوت إلى أن جرت في أكتوبر المنصرم انتخابات المجالس البلدية والولائية التي أسفرت مجدداً عن تفوق الحزب الوطني، وبدرجات أقل الأحزاب الرئيسة الأخرى. ومع إعلان نتائجها بلغ تشكيك المعارضة بنزاهتها حداً غير مسبوق، كما أن التطور المهم تمثل بإجماع مختلف أحزاب المعارضة على التنديد بنتائج الانتخابات، ومشاركة أغلب هذه الأحزاب في مظاهرات احتجاجية. إن إجماع قوى المعارضة على اتهام الحكومة بتنظيم تزوير واسع للإرادة الحقيقية للناخب الجزائري أو التغاضي عنه هو تطور يمس هيبة الحكومة ويضيف عنصر تعقيد ليس في مصلحة إيجاد حلول للأزمة.

وبدون قبول طوعي بنتائج الانتخابات الأخيرة، فإن عملية التصويب الديمقراطي ستواجه عقبة جدية لا يستهان بتداعياتها.

إن خطر الإرهاب أقل من خطر خذلان الديمقراطية، فعندما تغدو الديمقراطية في خطر، فإن الجزائر نفسها تغدو في دائرة الخطر. ومع بلوغ العنف درجات مذهلة من الوحشية والهمجية، وتزايد الاهتمام الدولي بالشأن الجزائري، فإن إجماعاً وطنياً ديمقراطياً يظل الأمل الحقيقي لخروج الجزائر من نفق الأزمة المحتدمة، وهو إجماع لا يستحيل على الجزائريين بلوغه إذا انطلق الجميع من كون الجزائر للجميع. وما من شر أفدح من اعتبار البعض نفسه وكأنه المؤتمن الوحيد على مصير الوطن.

ما زال الحل بأيدي الجزائريين أنفسهم، ولم تفت فرصتهم أبداً لتجاوز المحنة، لكن الفرصة الموجودة دوماً لا توجد أبداً.

الجزائر ليست أفغانستان لتترك وشأنها، وليست لبنان ليسمح لها بالانتحار، ولا يوجد عرب يعيدون تركيب الأشلاء في الطائف، فالعرب أنفسهم أشلاء ورماد.

الجزائر في مركز الدائرة تحت وهج الضوء الساطع، والذئاب حولها تتربص ولا تنام، تحوم حول فرصة تقتنصها في صحاريها الشاسعة أو سواحلها المنبسطة شرقي البحر.

إن العنف المنفلت في الجبال والغابات قد يستمر لسنين قادمة لكنه يظل هامشي التأثير إذا اصطدم بالوحدة الوطنية للشعب الجزائري، فهو يخدش ولا يجرح، يجرح ولا يميت. لكن اختلال التوازن الداخلي للمجتمع، وتعريض حظوظ المخرج الديمقراطي للأزمة لخطر الفشل قد يخرج الأزمة من طور التحكم إلى حيز العشوائية السياسية، وهو الحيز الذي لم تقترب منه الأزمة بعد، لكن الإحساس الزائد بالأمن يقرب الخطر عادة أكثر مما يبعده.

ومن الجلي تماماً أن التمسك النزيه بأصول الممارسة الديمقراطية هو الضامن لأن لا يكون العنف أكبر، والفوضى أخطر.

إن الجزائر قوية بما يكفي أمام أخطار التطرف والإرهاب، وقد نجحت بجدارة في تجاوز المنعطفات الحرجة. وما من شيء يحول دون فوزها في معركة الديمقراطية، فهذا الفوز هو شرط فوزها بنفسها وتجاوزها الآمن لمحنة أدمت قلوب محبيها.

تعقيبات

د. بسام العموش:

(نائب سابق عن جبهة العمل الإسلامي، وزير التنمية الإدارية)

أود، أولاً، أن أستعرض بعض النقاط التي أتفق بها مع الباحث، ومنها قوله أن العنف يلغي كل أشكال الحوار والتفكير ويسقط الأساليب الحضارية، وأذكر بهذه النقطة عند التحدث بشيء من الانتصار لبعض ما جاء في البحث حيث لا تربطني بالأحزاب الجزائرية أي صلات تنظيمية، وإنما المشاركة بالفكر العام الذي يلتقي فيه جميع المسلمين والعرب على أنه ناحية حضارية.

أتفق أيضاً مع الباحث حول طبيعة الشعب الجزائري الطيبة، وغوغائية بعض الإسلاميين، حيث أشار إلى ذلك في أكثر من موقع، وأركز على ذلك بصفتي من أتباع التيار الإسلامي.

إني أختلف مع من يقول أن الديمقراطية كفر، كما ورد في كتاب لحزب التحرير في الأردن، وأختلف مع هذا الحزب في أن الإسلاميين يتبنون هذه المقولة في شتى البلاد الإسلامية. وإني مع الكاتب في اعتبار أية حركة إسلامية تمنع تثقيف المرأة وتعليمها حركة متخلفة، كما هو حال بعض الجماعات الأفغانية، وقد رأيت بأم عيني على التلفزيون أن امرأة أجنبية تقدم المساعدات وأصحاب اللحى ينتظرون تلقي هذه المساعدات... إنها مفارقة تدعو إلى الاستغراب.

وحول الشعار الذي رفعناه في الأردن ورفعته الحركة الإسلامية في مصر: "الإسلام هو الحل"، فلو لم أكن منتظماً مع أية جماعة، لاعتقدت أنه الشعار الصحيح، ولكن يجب تعديله ليس تنكراً للإسلام، بل لكي نوضح أن الحوار مع الآخر جائز ومطلوب، وأن الإسلام لا يلغي الآخر. يجب أن

تستبدل الكلمة بما هو قابل للأخذ والرد، وعلى التيار الإسلامي أن يرى الغوغائية التي يمارسها البعض، وهذا الكلام كنت أقوله قبل الاختلاف مع التيار الذي كنت أنتمي له، فمعظم الحركات الإسلامية ترفع شعارات لا تستطيع تنفيذها، وأتفق مع كاتب الورقة أنه لا يجوز الاكتفاء بالشعار بأن نتمنى الخير للجزائر وكل الأقطار العربية بغض النظر عن من يحكم. إن مشاركة الإسلاميين في السلطة في كل الأقطار هو المنقذ الحقيقي، ويجب أن تكون المشاركة باتفاق الطرفين من الإسلاميين والسلطة، فإذا كان قبول من الإسلاميين وإحجام من السلطة، فإن ذلك يدفع باتجاه التطرف، أما إذا كانت السلطة تقبل المشاركة والإسلاميون يرفضونها فإن ذلك يدفع باتجاه التطرف أيضاً، مثله مثل الزواج يحتاج إلى موافقة الطرفين. لقد أثبت استخدام الثورة فشله في فترة ما بعد الاستقلال داخل البلاد العربية. فالحركات الإسلامية من أكثر الفئات دفعاً للدماء في السجون العربية، وآن للجميع أن يعيدوا النظر في مسألة العنف والثورة، آن لهم أن يعرفوا أن المتطرف إذا استمر الضغط عليه سيحوله إلى إنسان مؤذٍ لا سيما إذا استند إلى معتقد.

وأستذكر هنا بعض ما كتب عن تاريخ التعذيب في السجون المصرية، فمهما كانت الوقائع مهوّلة، فإن فيها جزءاً من الحقيقة، فيقال إن أحد السجناء كان يستغيث أمام حمزة البسيوني، الذي هو أحد أقطاب التعذيب، ويستحلفه بالله أن يوقف عنه التعذيب، فيجيبه حمزة أنه لو جاء الله لوضعته في الزنزانة رقم "١". وقد يؤتى بزوجة السجين ويعتدى على كرامتها أمامه، فعندها لا يمكن أن يبقى هذا السجين إنساناً عادياً.

هذه بعض النقاط التي أتفق مع الأستاذ حاتم حولها، وهناك نقاط أخرى نختلف فيها.

لاحظت في الورقة تحليل ظاهرة الإسلاميين في الجزائر بناء على خلفية التفسير المادي. لا مانع من أن تكون هناك ظروف اقتصادية أدت إلى

تسارع نمو فكر معين، فمع أن البطالة والفقر كانا من أسباب الأحداث في الجزائر، إلا أنهما لم يكونا السببين الوحيدين، إذ أن هذين الوضعين موجودين في كثير من المجتمعات. إن في الورقة ما يسعفني أن أنفي هذا التحكم في التفسير من خلال قول الكاتب بأن الإسلام هو الهوية الأصيلة للشعب الجزائري. إنني أريد أن أصل إلى أن مجموعة من الأسباب دفعت مجتمعة إلى الأحداث بغض النظر عن أن القائمين بها كانوا عاطلين عن العمل أو أنهم يعملون.

ثم أنه لا يستطيع أحد التحكم بالقول أن كل أعضاء الجبهة كانوا عاطلين عن العمل، أو أن كل نسائها أميّات، فهناك نساء متعلمات، ولكي تتكامل الصورة فلا بد من الذكر أن هناك من هم عاطلون عن العمل أو عاملون في صفوف جبهة الإنقاذ.

وعندما نستخدم كلمة تطرف فيجب أن نستعملها لتقع على جانب محدد، لأنها تثير البعض عندما يقال التيار الإسلامي المتطرف، وإذا أردت أن أنهي التطرف، يجب إخراج جزء من التيار الإسلامي خارج هذا التطرف، لأن هناك من هو ليس متطرفاً، وهذه دعوة إلى تقليص دائرة التطرف واتساع ظاهرة الاعتدال.

حمّل الباحث فترة حكم الشاذلي بن جديد المسؤولية، وعدّ الشاذلي مخطئاً بإجراء الانتخابات وأن التوقيت لم يكن مناسباً لأنه يعلم أن الإسلاميين سيصلون إلى الحكم. وفي رأيي أنه إذا كانت الانتخابات لا تتم إلا ضمن أجواء مضمونة لتيار معين، أو لتغييب تيار معين فهذا ليس من الديمقراطية، بل تحكم بالنتائج وتزوير غير معلن لها. أعتقد أن الورقة متحاملة على الشاذلي بن جديد، ويتضح ذلك من القول أن محمد بوضياف كان من قادة الثورة ضد الاستعمار وله مكانته بغض النظر عن النتيجة التي وصل إليها. وعلى أية حال، فإن الشاذلي بن جديد أيضاً، كأي جزائري أراد أن يتقدم

خطوة إلى الأمام، ففسح المجال أمام عملية التغيير، وكانت النتيجة ما حدث. أما لماذا انتخب الناس الإسلاميين، فهذا شيء آخر. أعتقد أن الشاذلي بن جديد يحتاج في هذا البحث إلى إنصاف لأنه كان من رواد الديمقراطية في الجزائر بغض النظر عن النتيجة التي كانت لصالح التيار الإسلامي.

أما موضوع الإجماع فإنه يستخدم في الصحافة أحيانا لدغدغة العواطف، ويجب أن نرتقي قليلا بطرحنا ونستبعد هذه الكلمة، ونتحدث عن الأغلبية أو الأكثرية، أما الإجماع فلا يمكن الحديث عنه. وأذكر أن مشكلة الجامعة العربية هي في الإصرار على أن تكون القرارات الصادرة عنها قد اتخذت بالإجماع، مع أنه تم اختراق هذا التقليد في حرب الخليج الثانية إذ أن استدعاء القوات الأمريكية لم يكن بالإجماع.

في تفسير الانتخابات ألاحظ عدم الحيادية اتجاه ما يجري، فقد رسم الباحث الخريطة السياسية للأحزاب الجزائرية، لكنه كان ضد التيار الإسلامي. نعم نحن ضد القتل والترويع، وضد من لا يؤمن باسترداد الحق إلا بالقوة، ولكن في الوصف الأكاديمي والطرح العلمي فقد ربح من ربح، وخسر من خسر.

أبناء الجزائر المنتمين لجبهة الإنقاذ لا يمكن أن يقبلوا بالأحكام التي أطلقها هذا البحث، وكنت أتمنى أن لا يعطي هذا البحث، بحيادية عنوانه، أحكاما مسبقة. فعندما يشعر الطرف الآخر منذ بداية الحديث حتى نهايته أنه في قفص الاتهام، أعتقد أنه سيتخذ موقفا مضادا، ويبدأ مسلسل الخمسينات بكيل الاتهامات، وندخل في الدوامة. إن العلمية هي التي تدفع الحقيقة إلى الخروج.

فمثلا في موضوع الانتخابات، ذكر أن الإسلاميين يريدون الديمقراطية لمرة واحدة، وهذا يقال عن كل الإسلاميين. وربما نحن في الأردن قطعنا شوطا في توضيح حقيقة الموقف، فقد أوجدنا نصا في أنظمتنا الداخلية في

حزب جبهة العمل الإسلامي، أننا نقبل بالتعددية وتداول السلطة. فنحن لا نريد أن نستأثر بشيء وحدنا. ونقبل لغيرنا ما نقبله لأنفسنا، للمسلم وللمسيحي وكل مكونات المجتمع الأردني، وهذا يحتاج إلى تأصيل، فهل أسرعت الجزائر في هذا الموضوع أم لا؟

وهناك موقف سلبي من الإسلاميين وخاصة أن في البحث إطراءً على عباس مدني بأنه رجل أكاديمي ومتفهم ومتعقل، وأشهد له بذلك، وقد قرأت لعلي بلحاج فكان يكفر جميع الناس منذ أول صفحة، فإذا وجدت عباس مدني يتكلم بلغة أقل تطرفاً، فأنا مضطر للتعامل معه سياسياً لدفع الخطر.

لا ينبغي أن نكيل كل الإسلاميين بمكيال فنقول أن وصول الإسلاميين للحكم يعني الأحكام العرفية لأن هذا ينطبق أيضاً على الشيوعي والاشتراكي وكل الاتجاهات، فإذا لم يكن هناك ميثاق متفق عليه في إطار ممارسة الديمقراطية، فلست مع انفراد أغلبية برلمانية في حزب معين بالسلطة.

بعض الكتاب يطالب بمنح الإسلاميين السلطة لإثبات فشلهم وبالتالي ينفض الناس عنهم. لست مع انفراد أي اتجاه وحده بالحكم بل مع اشتراك الجميع وتقاسمهم الأرباح والخسائر.

بعض الذين عادوا من أفغانستان لا يؤمنون إلا بالطلقات ولو استلموا السلطة ربما يؤذون الجميع، وسيكون الشيوعيون، والنساء اللواتي لا يلبسن اللباس الشرعي، في مقدمة ضحاياهم، وليست هذه ممارسات تليق بحزب يتمتع بالأكثرية، ومن العار على القيادة إذا كان الأمر كذلك أن ترخص له في أي بلد من البلدان، أما إذا كان الحزب يمثل اتجاهاً معتدلاً فيجب أن يبرز حتى يغطي على الاتجاهات الأخرى.

في موضوع احتضان الدول الغربية للإسلاميين، إني أعلم أن الإسلاميين الذين يعيشون في الغرب صنفان: أحدهم من الطلبة الذين ذهبوا إلى الدراسة

والآخر من المهجرين لأن أنظمة بلدانهم غير ديمقراطية، غير أنه إذا خالف أحدهم القوانين في الدولة المضيفة فإنه يحاسب. وأعلم أيضاً أن أنور هدام مثلاً في السجن وطلبت مني زوجته التوسط للإفراج عنه، فمسألة الاحتضان إذن لها ظلال سياسية تبين وكأنه عميل وجالس عندهم.

راشد الغنوشي موجود في لندن ومطلوب للنظام في بلده، ومن أراد أن ينجو بروحه يذهب إلى أي بلد، وموضوع اللجوء السياسي حق، ونحن استقبلنا حسين كامل، فجميل أن يجد الإنسان بقعة من الأرض ليعيش فيها، ونحن كمجموعة نواب إسلاميين ذهبنا إلى سورية في الفترة السابقة نتوسط بين النظام السوري والإسلاميين من أجل عودة الإسلاميين، وضمن اتفاق. المهاجرون ذهبوا مكرهين ولا يعيشون في حالة من الرخاء كما يتصور البعض.

في موضوع إثارة الإسلاميين للبربر، هذه القضية متناقضة، لماذا؟

أولاً: لأن المناداة الإسلامية هي التي تحل مشكلة عربي وبربري.

ثانياً: نقول أن أصل البربري عربي، فالمناداة بالعربية لا تناقض فيها.

ثالثاً: الإسلامي لا يطالب بإلغاء الأمازيغية، إن صاحب كل لغة يحتفظ بلغته ولكن هناك نظام عام للدولة، والجزائر من أوائل الدول التي نفتخر بها ونطالب بالحذو حذوها في مسألة التعريب.

في كل مجموعة هناك عرب، بربر، شيشان، وشركس، وهناك مجموعات تفضل أن تنطلق من قوميتها وعرقها ولكن بشكل عام فإن أبناء البربر كانوا من قادة الثورة الجزائرية.

عندي سؤالان: الأول فيما يتعلق بجبهة التحرير، أؤيد أن أغلب الإسلاميين ليس لديهم البرنامج، ولكن في البحث ثناءً على برنامج جبهة التحرير. إذا كان برنامج جبهة التحرير من أفضل البرامج التي يمتلكها

حزب جزائري ثم يسقط بهذه السهولة، فأين كان البرنامج منذ ثلاثين عاماً إذا لم يتضمن علاجاً لمشاكل الجزائر؟ أين كانت الديمقراطية في جبهة التحرير والتعددية؟

الإسلام في هذه الفترة عانى من ما حدث ثم جاءت فترة سمحوا له بالكلام، ولو كانت الجبهة تمتلك البرنامج المتكامل، لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه. وأعتقد أن نظام الحزب الواحد يمثل الدكتاتورية.

في الحديث تأكيد على الدعم الخارجي لهذه الجماعات التي تستخدم السلاح، ثم نسأل من أين؟ مصر ضد الإسلاميين، تونس ضد الإسلاميين، المغرب لا يوجد ترخيص للإسلام السياسي، ومن الجنوب ما زالت بعض الدول تعيش بالوثنية. من البلدان الأوروبية؟ ورد أيضاً أن بعض المساعدات تأتي عن طريق العمل الخيري، وهذا في الدول التي يعمل بها الإسلاميون ضمن القانون، ومن مسؤولية الدول النظر في اتجاه المساعدات وهل ذهبت إلى مجالها. وإذا توصلنا إلى نتيجة أن هذه الجماعات لا تتلقى الدعم فمشكلاتها محدودة في الداخل، ويبقى السؤال: لماذا هذه السنوات من الصراع الدامي؟

لست مع النظام السوري في التعامل مع الإسلاميين، ولكنه استطاع أن ينهي المشكلة خلال فترة وجيزة، والعراق أنهى المشكلة مع الإسلاميين. وأقول إن النظام المتمكن من قضيته ينهي المشكلة بسرعة، وإذا تكلمت عن المساحة الجغرافية في الجزائر، فالسودان يعاني من مؤامرة دولية وتدخل دول، والحالة ليست مقصورة على المساعدات فقط ومع هذا خسر الجنوبيون المعارك.

على الدولة الجزائرية أن تنهي المشكلة. إذا كان الأمر يتعلق بمجموعات من القتلة، فمسؤولية الأمن أن ينهي هذه المشكلة، مصر عدد سكانها ٦٠ مليوناً والجزائر ٣٠ مليوناً.

وأخيراً لدي بعض الاقتراحات والتصورات منها:

- لا بد من تصميم الجزائريين على وحدة الجزائر.
- عدم تدويل القضية الجزائرية لأننا كلما دخلنا في التدويل، عدنا إلى قضية الاستعمار.
- فتح الباب أمام جبهة الإنقاذ المعتدل منها إذا أراد أن يعود ضمن القانون، فكفى ما كان، ولنفتح صفحة جديدة ويعزل المتطرف في زاوية بعيدة ويتم التعامل معه على أنه شخص خارج عن القانون، أما أن تبقى الجبهة الإسلامية محظورة فهذا لا يساعد على التعاون مع المعتدل وإبعاد المتطرف.
- إصدار عفو عن الهاربين والمقيمين في الخارج.
- لا بد من ميثاق ينظم العلاقة المستقبلية بين الإسلاميين والسلطة وهذه من مهمات البرلمان الجزائري، وينبغي وضع ميثاق حضاري للأحزاب وللجزائريين والتفاهم حول قضايا اللغة والحوار والانتخابات.
- وعلى الرغم أن الانتخابات جديدة، أدعو النظام الجزائري أن يجري انتخابات مبكرة لإفساح المجال أمام هؤلاء. ويبدو من حسن النية أن نختصر الفترة الزمنية، وهذا يمارس في كل الدول.

أ. بوجادي علاوة:

(كاتب وصحفي جزائري)

إن التساؤلات التي طرحها د. بسام العموش تعقد المشكلة. ما تحدث به الأستاذ حاتم يعيدنا إلى النظرة العربية والتراث في المجتمع الجزائري، وأود أن أعلمكم أن الدكتور سعيد سعدي الذي يتزعم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كان من أشد المتعصبين ضد اللغة العربية، ويتجنب الحديث باللغة العربية، ولكنه بدأ يتعلم اللغة العربية ليوسع من قاعدته الانتخابية

للخروج من الإطار الجهوي الذي يعيش به حزبه، أعتقد أن هذا يعيدنا للحفاظ على التوجه الديمقراطي في الجزائر.

هناك تحليل قرأته لمحللين غربيين، إن جاز لنا اعتبار ذلك تحليلا، بعد الانتخابات التي جرت في نهاية عام ١٩٩١، قال المحلل لقد انتصرت جبهة الإنقاذ الإسلامي انتخابيا وخسرت سياسيا، بمعنى أنها طوال الحملة الانتخابية ثم الحملة الانتخابية ما بين الدورتين وحتى إلغاء الدورة الثانية اعتمدت خطابا ألب عليها الكثير من الأعداء وخلقت لنفسها أعداء لم يكونوا موجودين في الساحة، فالخطاب الذي كان يرفع راية محاكم شعبية للنظام وأزلامه أدى إلى استعداء فئات كبيرة من المجتمع فكان أن خرجت في ١٩٩٢ إلى الشارع تطالب بإلغاء الانتخابات. لا أقول أنني أؤيد أو لا أؤيد الانتخابات، وإنما أقول أن الجزائر وجدت نفسها بعد الانتخابات في حالة انقسام واستقطاب ويخشى على أي تجربة ديمقراطية في العالم أن تؤدي إلى استقطاب سياسي واجتماعي يحمل بالضرورة التصادم والحرب الأهلية، وذلك الاستقطاب كان شيئا استكمل مشواره المتشدد ودفع الجزائر إلى ما هو عليه الآن من خطر محدق.

لا اقصد هنا تأييد إلغاء الانتخابات ووقف الجبهة عن العمل، ولكن أركز على أن الجبهة اعتمدت خطابا غوغائيا ابتعد عن التعقل، ولم تقم قيادة الجبهة بتدريب اتباعها على الحوار للخروج من الواقع بصورة أخرى غير اللجوء إلى التكفير والتحريم.

الأخوة في الأردن ينظرون إلى جبهة الإنقاذ من خلال نظرتهم إلى جبهة العمل الإسلامي ولا أقول أن هذا خطأ بل أوضح أن جبهة العمل الإسلامي وضعت عملها في أفق نظام ديمقراطي سواء أخسرت أم ربحت أم شاركت في الانتخاب او لم تشارك. بينما حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر لم يضع عمله في هذا المضمون إطلاقا، وإذا أردنا أن نكون منصفين نقول

إنه كان هناك تياران، تيار يدعو إلى المسالمة وعدم صدم المجتمع، وتيار آخر يدعو إلى الثورة. ويجوز لي أن أذكر لكم أنه خلال الحملة الانتخابية كانت تكتب على الجدران في الشوارع: دولة إسلامية بالانتخاب أو بالرصاص، دولة إسلامية ولو كره الكافرون، وأشياء من هذا النوع ألبت قطاعات واسعة من المجتمع الجزائري ومن المسؤولين والحكام على الجبهة وأدت إلى ما أدت.

أ. العربي خيروني:

(مستشار، السفارة الجزائرية)

نشكر الأستاذ حاتم على دراسته. الموضوع يحتاج إلى ساعات من النقاش، والحركة الوطنية لم تتوقف، جبهة التحرير قادت الجزائر لفترة طويلة وكان معها أيضاً العديد من التيارات، فالتركة التي ورثتها الجزائر عن فرنسا كبيرة، وتركزت على الخصوص في الإدارة. ولا نستطيع تحديد نسبة مئوية عن العدد، ولكن الجزائري يبقى جزائرياً فكراً وخلقاً، والعديد من الكتاب بحثوا وكتبوا باللغة الفرنسية ولكنهم كانوا يشعرون بأنهم سجناء.

الجزائر استقلت سنة ١٩٦٢ وبنيت في ظرف وجيز جداً، والإنسان يعجز عن بناء أسرة فما بالكم ببناء دولة؟! والتجربة بها حسنات وسيئات ولكن نحاول أن نتقدم، وموقع الجزائر معروف والتجربة التي كانت بعد الثمانينات لم تكن مدروسة كما يجب، وكان هناك فراغ سياسي ثقافي وهناك نوع من الصواب، وبروز التيار الإسلامي... نحن جميعاً مسلمون فإذا تأثر البعض منا بأفكار معينة فإن ذلك لا يعني أنه خارج عن المجتمع، فالمجتمع به كل التيارات.

أعتقد أن جبهة الإنقاذ لم تكن وراء أحداث ١٩٨٨... نعم كان هناك تذمر شعبي، وكان هناك شعور بأن الدولة تخلت عن إنجاز مشاريع تنموية جديدة،

وأغلب الشعب الجزائري من الشباب، والشباب يحتاجون إلى عمل، سكن.. إلخ.

فالجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تكن وراء هذه الأحداث وإن كانت الأحداث بدأت قبل عام ١٩٨٨.

بعد عام ١٩٨٨ ظهر الخطاب التعددي والتذمر من نظام الحزب الواحد، فالجانب الاقتصادي والاجتماعي عامل أسهم في أحداث ١٩٨٨ وما ترتب عليها من تطورات لاحقة.

لم تراع التعددية الظروف المحلية والجهوية للمجتمع الجزائري، وبوشر في المهام المطلوبة بسرعة. ورخص لمجموعة من الأحزاب، كلها كانت داخل جبهة التحرير إلا القليل. ومنها زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ... الغريب في الأمر أن التيار الإسلامي كان كمجموعة، فوقع خلاف بين هذه المجموعة قبل الترخيص، ونشأ ما يسمى بحركة النهضة، حماس، والجبهة الإسلامية للإنقاذ وأحزاب إسلامية صغيرة أخرى. وليكن في علمكم أن في جبهة التحرير تياراً إسلامياً قوياً.

أثني على ما قاله أ. علاوة، وهو كاتب عايش الأحداث، من أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة أخطأت خطأ فادحاً بعدما شعرت أنها تمتلك قاعدة واسعة من الجماهير ولا يمكن لأي كان أن يزعزعها أو ينتزع منها هذه القاعدة، فاستعملت خطاباً سياسياً خطيراً، وأضرب مثلاً على تلك الفترة عن أحد الأشخاص كان يعمل حارساً في موقف سيارات، قدمت له مجموعة من السكان زكاة الفطر فقال لهم الحارس: لا أريدها وحسابنا معكم لاحقاً..! عندما يعمم هذا الخطاب سيقول الناس: إذا كان هذا الإسلام فلا نريده.

ما قاله أ. علاوة يحتاج إلى تمعن وتحليل دقيق، لسنا ضد أي كان، مهما كان فهو جزائري، أما أن يعطي لنفسه الحق في التكفير والتقتيل والتحريم، فهذا الإنسان لسنا بحاجة إليه. وعلي بلحاج مثال واضح على التطرف.

رئيس الجمهورية الحالي، رغم كل المحاولات كان حكيماً وواقعياً إزاء ما يجري في البلاد، وحاول منذ صعوده إلى الحكم سنة ١٩٩٤ فتح باب الحوار، وقال بالحرف الواحد أن أسلوب الحوار هو الأسلوب الوحيد لحل هذه الأزمة، ويقال أنه شخصياً تحدث معهم ووعدوه بشيء.

أشاطر الدكتور بسام العموش أن عباس مدني يختلف كثيراً عن علي بلحاج، فلسنا مع هذا أو ضد هذا... لقد عشنا الواقع...، ونحن كجزائريين أقرب الناس إلى فهم طبيعة الإنسان الجزائري.

قضية وأد الديمقراطية في الجزائر، لا بد منّ القول إن عمل الإنسان يبقى إنسانياً، وقد يخطأ وقد يصيب، ولكن، بكل أسف، مرحلة الثمانينات كانت مأساوية... لم يتوقع أي جزائري أن يقتل جزائري جزائرياً، وهذا غير مقبول نهائياً.

القضية ليست تشويه الإسلام كما يقال ولكنها في تقديري تقزيم الجزائر وتدميرها، أنا أعتبر ذلك مؤامرة مدبرة أعد لها من قبل أشخاص جزائريين ضعاف نفوس انشدوا وراء أفكار وأحلام لا يمكن أن تتحقق، وكل الأعمال نسبية، الشاذلي بن جديد أراد أن يهرب إلى الأمام لكن الوضع ازداد تأزماً ولكن، بكل أسف، الأيام كانت قليلة لنهاية هذه المرحلة. وعلى الرغم من احترامي له كرئيس جمهورية، فإن اجتهاداته لم تؤدّ إلى نتائج.

الدعم الخارجي موجود، والشبكات الأجنبية موجودة والدليل على ذلك الباخرة التي تم الإعلان عنها في السنة الماضية في البحر المتوسط القادمة من إسبانيا والمحملة بالسلاح، والمتجهة إلى الجزائر. الشاطئ الجزائري

طوله ١٢٠٠ كم٢ ومعالي وزير الثقافة والإعلام الجزائري أدلــــى مؤخــراً بتصريح قال فيه: إن عدد الجيش الجزائري هو ٢٠٠ ألف فهل نضـــع لكــل شجرة شرطياً، هذا لا يجوز.

أقدر كلام المتحدثين ومهما كان فإن المسألة تبقى نسبية.

العفو عن الموجودين في الخارج، ووضع ميثاق، من مسؤولية البرلمــــان الجزائري، والموقف الجزائري من الدعوة إلى تنظيم انتخابات جديدة واضح، وما يحدث هو من قبل شريحة محدودة، ولا يجب وضع الجميع في مـــيزان واحد.

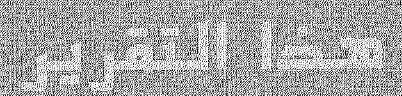
وأخيراً هناك قوانين تسمح لهذه الجماعات بالعودة بكل سهولة ويسر ومــــا عليهم إلا الاختيار، والناحية القانونية محسومة.











يأتي اصدار مركز الاردن الجديد للدراسات لهذا التقرير متوافقا مع مرور عشر سنوات على اندلاع الازمة الجزائرية، والتي لا زالت مستمرة ولا يبدو انها قابلة للعلاج السريع.

ويتناول هذا التقرير الأزمة الجزائرية من خلال عدد وافر من المحاور. فيبدأ بتسليط الضوء على جذور الأزمة مبينا انعكاسات الخلفية الاستعمارية على الواقع الجزائري وأثر العوامل القومية والثقافية والاقتصادية فيه.

ثم يستعرض التقرير اللوحة الحزبية الجزائرية من حيث الجذور والتطلعات وتناسب القوى. ويتوقف أمام ما أسماه «بالديمقراطية القاتلة» ومحطة الانتخابات النيابية عام ١٩٩١ الملغاة لمناقشة مغزى اجراء الانتخابات ونتائجها والتي وصفها بأنها كانت نصرا لحزب وهزيمة لشعب ووطن.

ويتناول أيضا موضوعات العنف من زاوية مساره واحتمالاته وخلفياته، وكذلك الحرب الاهلية وماذا تعني والاتهامات بالتدخل الاجنبي واحتمالاته.

ويناقش التقرير كذلك آفاق الأزمة الجزائرية، ويخلص في الخاتمة إلى أن الشعب الجزائري هو صانع الأمل والمستقبل. وأخيرا يضع التقرير تصورات لشكل الاخذ بها مخرجا ديمقراطيا للأزمة.

أعد نص هذا التقرير الاستاذ حاتم رشيد، الذي أقام في الجزائر لسنوات طويلة، وهو باحث متعاون مع مركز الاردن الجديد للدراسات.

The Algerian Crisis .. Where to?

Hatem Rashid

PUBLISHERS:
AL- URDUN AL- JADID RESEARCH CENTER
Tel:5533113/4 - Fax: (962-6) 5533118
P.O. Box: 940631 - Amman 11194 Jordan

SINDBAD PUBLISHING HOUSE
Tel:5533112 - Fax: (962-6) 5533118
P.O. Box: 910289 - Amman 11191 Jordan

مركز الأردن الجديد للدراسات
ص.ب ٩٤٠٦٢١ عمان ١١١٩٤ الأردن، تلفون: ٥٥٣٣١١٣/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨ (٦-٩٦٢)



ص.ب ٩١٠٢٨٩ عمان ١١١٩١ الأردن، تلفون ٥٥٣٣١١٢ فاكس ٥٥٣٣١١٨ (٦-٩٦٢)